iraqnc.net

الميثاق

- الميثاق الوطني العراقي هو جهد وطني لجميع العراقيين، وحصيلة جهود طويلة على مدى ١٦ عامًا
- الميثاق الوطني هو معيار وطني ووثيقة معنوية تلزم من يلتزم بها ويعمل وفقها
- الميثاق الوطني العراقي وسيلة لجمع الكلمة، وتلمس سبل العمل والخطط الكفيلة بتحقيق ما يتمناه العراقيون جميعًا

الميثاق الوطني العراقي

@IraqianNCh

@IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الأثنين 21 رمضان 1442 هـ | 3 آيار 2021 م | العدد (15) | (8) صفحات



من التراث

المسحرچي

فضاءات

ص5

عسكرة العملية السياسية في العراق والانتخابات المقبلة ومحددات السلاح الميليشياوي



عسكرة العملية السياسية في العراق

افتتاحية الميثاق

وجرائم قتل العراقيين على عتبة الانتخابات

يبدو أن عسكرة النظام السياسي القائم، والاعتماد الحكومي المستمر بسلاح الميليشيات، التي تعلن ضرورة القضاء عليه نهارا وتحتمي به ليلا؛ لا تتوقف مضارها إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها، وإنما انتقلت قبل أيام إلى جوانب الخدمية الضرورية ولاسيما الصحي منها، وذلك بعد جريمة احتراق مستشفى (ابن الخطيب) قبل أيام، التي راح ضحيته مئات العراقيين بين شهداء وجرحى.

وتظهر آثار هذه العسكرة في: العناية بحماية الحكومة وأشخاصها ومؤسسات القوى السياسية، وإهمال المؤسسات الحكومية والدوائر والمؤسسات الرسمية ذات الطابع المدني المتعلق بخدمة المواطنين وتوفير الحاجات الضرورية لهم.

وقد فضحت حادثة مستشفى ابن الخطيب؛ الانعدام التام لأي خطط لتلافي الحوادث والكوارث والحالات الطارئة بأبشع صورها؛ حيث احترق واختنق قرابة (٢٠٠) عراقي بسبب عدم وجود منظومات الحماية والإنقاذ، أو عدم عملها، فضلًا عن تأخر وصول فرق الإنقاذ من إطفاء وغيرها.

وقد أفرزت كل هذه الأخطاء الفادحة عن مشهد مؤلم كل الألم، ويظهر الاستخفاف الكبير وغير المتناهي بحياة العراقيين وأرواحهم ويفند كل الادعاءات الحكومية وغيرها عن قدرات الواقع الصحي في العراق وغيره من الجوانب الحياتية.

وعلى الرغم من بشاعة الجريمة وتحميل الحكومة مسؤوليتها الكاملة؛ فإننا نجد محاولة كبيرة ومحمومة للفت الأنظار عن آثارها وتداعياتها الخطيرة، ومحاولة من النظام السياسي (العسكري)؛ لإشغال الرأي العام بالانتخابات القادمة ومحدداتها وشروطها ومتطلباتها، وما إلى هناك من أمور لا تغني حياة العراقيين ولا تسمن أوضاعهم، ولا تمنع عنهم الموت الذي بات يزورهم وهو رقود على آسرة المستشفيات. ولعل أخبار احتراق بعض المستشفيات هنا وهناك بعد حادثة مستشفى ابن الخطيب، وإخماد الحرائق فيها بسرعة والإعلان عن عدم وقوع إصابات، هو نوع من التضليل والتزوير المرتب؛ لغرض لفت الأنظار عن حادثة ابن الخطيب أولا، ومن ثم محاولة تحسين صورة الواقع الصحي البائس.

إن السبب الرئيس لهذه الجريمة وشبيهاتها السابقة على مدى سنوات الاحتلال؛ يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن حكومة الحكومة الحالية الهزيلة؛ غير قادرة على تسيير مؤسسات الدولة لصالح خدمة المجتمع، وأن النظام السياسي القائم هو المتسبب بكل الأزمات والكوارث الواقعة بالعراقيين، بسبب عدم قيامه بواجباته الضرورية تجاههم، وتوفير الأمن بمختلف أنواعه لهم، أو عن طريق التقصير والإهمال المتعمد، أو عن طريق الفساد المستشري في أوصال المؤسسات الحكومية وعلى مختلف الصعد.

الميثاق الوطني:

مدينة سامراء تحت تهديد مشروع إيراني خطير

أكدت اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي أن مدينة سامراء في محافظة صلاح تتعرض لمخطط إيراني خطير؛ يجمع بين التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي

وقالت اللجنة العليا في بيانها أن ميليشيا الحشد الشعبي وديوان الوقف الشيعي يعملان على الاستيلاء على ممتلكات أهالي سامراء مع حملات اعتقال وقتل مستمرة تستهدف كل فئات المجتمع، فضلا عن تعرض مناطق في المحافظة إلى تهجير قسري كامل ومنع الأهالي من العودة إلى ممتلكاتهم.

وفي ختام البيان حملت اللجنة السلطات الحكومية وميليشيا سرايا السلام التي تنفذ هذا المشروع الخبيث وعزل مدينة سامراء عن محيطها، المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة؛ ودعت أبناء الشعب العراقي إلى أن يعوا مخططات الأعداء الرامية إلى إشعال نار الفتنة بين أبناء الشعب الواحد؛ كما حشدت على مساندة أهالي سامراء والوقوف معهم من أجل ترسيخ روح الوحدة والمؤاخاة بين العراقيين.

فاجعة مستشفى ابن الخطيب

جريمة مروعة

طالبت اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي بأسقاط العملية السياسية المتمثلة بالأحزاب الفاشلة وتحملهم مسؤولية جريمة مستشفى ابن الخطيب، التي راح ضحيتها ما يقارب الـ ١٠٠ شخص ومئات الجرحى المصابين بحروق خطيرة قد تؤدي إلى وفاتهم.

وأكدت اللجنة العليا أن احتراق مستشفى ابن الخطيب هي جريمة حكومية ضد أبناء الشعب العراقي، ودعت إلى المطالبة بإقالة حكومة الكاظمي ومحاسبة المتسببين لهذه الجرائم وغيرها من الجرائم التي ارتكبت خلا الـ ١٨ سنة الماضية.

ودعت اللجنة أبناء الشعب العراقي إلى تصعيد الاحتجاجات في بغداد والمحافظات لإسقاط الحكومة وبرلمان الأحزاب الفاسدة التي أوغلت في قتل العراقيين وزيادة معاناتهم التي لن تتوقف إلا بمحاسبتهم وزوالهم من المشهد السياسي العراقي.

اعتراف حكومي بوجود أكثر من 1000 مشروع وهمي يتسبب بإهدار 70 مليار دولار

كشفت مسؤولة الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق «سهى نجار» عن وجود حوالي ١٠٠٠ مشروع وهمي من بين ٢٣٢٢ مشروعا، لم ينجز منها أو يقترب من الإنجاز سوى ٦١٣ مشروعا، وأكدت نجار أن قيمة المشاريع المسجلة ولم تنفذ حوالي ٧٠ مليار دولار وقيمة الأراضي الممنوحة لتلك المشاريع تصل إلى ٦٠ مليار دولار تقريبا.

وأوضحت النجار: أن المستثمرين الوهميين ينفذون عدة سرقات من خلال استخدامهم للإجازة الاستثمارية، وسحب قروض بنكية والاستيلاء على أراضي الدولة وتقطيعها ثم بيعها

وفي هذا الصدد كشف نائب في البرلمان الحالي عن اختفاء أكثر من ٣٠٠ مليار دينار عراقي تم رصدها وتخصيصها كمنح مالية للمتضررين من إجراءات الحظر بسبب جائحة كورونا؛ لم يعرف مصيرها إلى الآن، وتجدر الإشارة إلى أن العراق مصنف عالميا من البلدان الأكثر فسادا في العالم، بسبب سيطرة الميليشيات والأحزاب الطائفية المتحكمة بزمام الأمور في العراق ومنها سيطرتهم على المنافذ الحدودية التي تدر أموالا طائلة على العراق.



ميليشيا الحشد الشعبي تحرق بساتين ديالى لتهجير أهلها قسرا والاستيلاء على أراضيهم

قامت القوات الحكومية بتجريف بساتين في ناحية جلولاء التابعة لمحافظة ديالى متحججة بأنها تبحث عن مجاميع إرهابية في تلك المناطق لا يتجاوز عددهم الخمسة عشر عنصرا بحسب شهادة السكان ورصد كاميرات المراقبة لهم، وتعاني محافظة ديالى من التجريف والتحريف منذ سنوات وتعرضت بساتينها لعدة حرائق مفتعلة وتجريفات متعمدة ناهيك عن محاربة الفلاح في تلك المناطق.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مناطق يتعرض سكانها لانتهاكات وتتعرض أراضيهم للسلب والاغتصاب ومنها مدينة الموصل التابعة لمحافظة نينوى حيث أكدت قائم مقامية مدينة الموصل بتورط ميليشيا (العصائب) التابعة لقيس الخزعلي بتزوير سندات عقارية في الموصل وتجريفها وتقطيعها للاستيلاء عليها. كما أن جرف الصخر التي لم يتمكن أهلها من الرجوع اليها منذ سنوات بسبب سيطرة ميليشيا حزب الله عليها التي تمنع أي جهة تدخل للمنطقة حتى أن كانت حكومية، ويتعرض سكان مناطق حزام بغداد لمحاولات تهجير قسري أيضا واعتقالات عشوائية وزج التهم الباطلة على سكانها من أجل المضايقة عليهم ومحاربتهم لكي يتركوا تلك المناطق ليتحقق المشروع الإيراني الطائفي في التغيير الديموغرافي.

استمرار التظاهرات في العراق بسبب فشل الحكومة في توفير الخدمات وعلى رأسها الكهرباء

أدى انقطاع التيار الكهربائي في العراقي وارتفاع سعر صرف الدولار إلى زيادة أسعار المولدات الأهلية التي توفر الطاقة الكهربائية للمواطنين مقابل اجر شهري، حيث وصل سعر الأمبير الواحد إلى حوالي ٢٠ ألف دينار عراقي، ما ادى إلى خروج العديد من مدن ومحافظات العراق بتظاهرات للمطالبة بتوفير الخدمات منها الماء والكهرباء، وطالبوا أيضا اسقاط حكومة المحاصصة الطائفية التي نهبت أموال العراقيين على مدار ١٨ عاما.

وبحسب نائب في البرلمان الحالي أن القوى السياسية وغيرها عملت طوال الفترة الماضية على تهدئة الشارع العراقي لإيقاف الاحتجاجات، لكن بسبب الإخفاق الحكومي في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وعلى رأسها الطاقة الكهربائية، أدى إلى عودة التظاهرات والاحتجاجات في المدن العراقية.



لقاء العدد : مع الكاتب والباحث السياسي

شاهو القره داغي

عندما نرى السفير الإيراني السابق في بغداد يقول إن الهجمات على القوات الأمريكية سوف تستمر وإقليم كردستان لن يكون آمانا لهم؛ فهذا يعني أن العمليات التي تستهدف الإقليم والمطارات تدار من وكلاء إيران في العراق.

ص4

المركز العراقي ينذر بكارثة إنسانية داخل السجون الحكومية

والمعتقلون يناشدون المجتمع الدولي

نشر المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب شهادات ومعلومات مؤكدة؛ تتحدث عن أوضاع مأساوية داخل السجون الحكومية، وأن إدارة السجن تمنع بعضهم من الخروج رغم وجود أحكام قضائية بالإفراج عنهم؛ لغرض تصفيتهم أو ابتزاز أهاليهم.

وكان المركز العراقي قد رفع مناشدات المعتقلين في سجن كروبر في بغداد إلى المجتمع الدولي لتخفيف معاناتهم؛ حيث يعاني المعتقلون في سجن بغداد الكرخ المعروف بسجن (كروبر) أوضاعا مأساوية داخل المعتقل؛ تبدأ من اكتظاظ السجون بحيث يتواجد في الغرفة الواحدة أكثر من (٨٠) شخصا، ولا توفر لهم إدارة السجن الماء الكافي وتجبرهم على استعمال لتر واحد من الماء لكل شخص للشرب والغسيل، فضلا عن افتقار القاعات إلى منافذ أو وسائل تهوية؛ حيث توجد مروحة سقفية داخل كل قاعة، ومصادرة حاجات المعتقلين التي ترسل من أهلهم من قبل موظفي السجن، وعلى إثر هذه الأوضاع المأساوية ناشد المعتقلون المنظمات الدولية بالتدخل لوضع حد لمعاناتهم التي تتفاقم يوميًا وإيقاف الانتهاكات الممنهجة ضدهم.



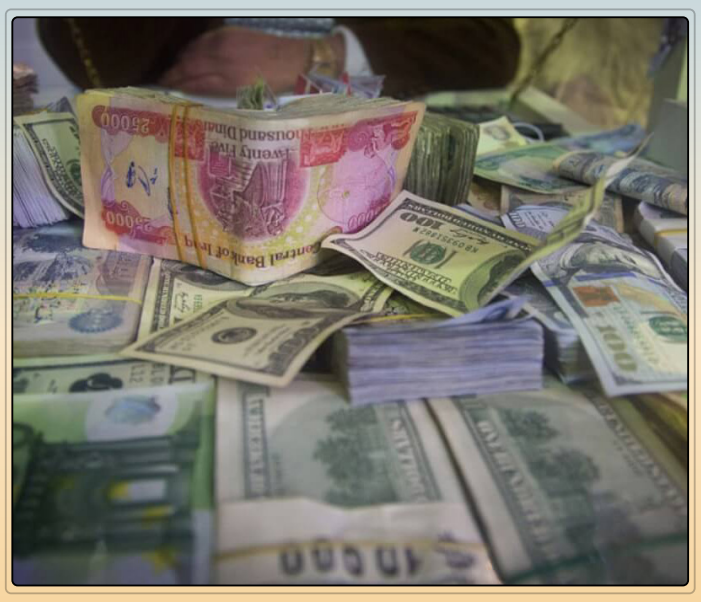
رئاسة البرلمان تجامل الوزراء والمسؤولين الفاسدين في الحكومة الحالية

وجه عضو في لجنة النزاهة النيابية اتهاما لرئيس مجلس النواب العراقي الحالي، أنه يتعمد تعطيل استجوابات المسؤولين الفاسدين الذين ثبتت عليهم تهم الفساد وفقا للشروط والإجراءات القانونية، وقال عضو اللجنة «صباح الساعدي» أن الحلبوسي يتعمد تعطيل استجواب وزير المالية علي علاوي وغيرها العديد من الاستجوابات، وأكد الساعدي أن هناك استجوابات كثيرة تعطلت منها استجواب محافظ البنك المركزي وزير التجارة بشأن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد من خلال التلاعب بأسعار صرف العملة وأيضا تقليل مفردات البطاقة التموينية للمواطنين.

ويعد استجواب وزير المالية من أهم الاستجوابات التي لم يتم تحديد موعد لها لغاية الآن، حيث أثار وزير المالية الحالي غضب المواطنين بسبب قراره الغير مدروس بخفضه لقيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار البضائع والسلع التي اثقلت كاهل المواطنين، كما وجه علي علاي كتاب إلى رئاسة الوزراء مفاده فرض ضرائب على رواتب الموظفين في العراق.

«الميثاق: يفتح ملف الأموال العراقية المهربة إلى الخارج»

- أحزاب متنفذه وميليشيات ترفض استرداد الأموال المهربة وتحمي المتورطين في سرقتها.
- ٥٠٠ مليار دولار حجم الأموال المهربة والطبقة السياسية لا تصنف سرقة موارد الدولة كحالة فساد.
- أحزاب مرتبطة بإيران تتعامل مع المال العام على أنه (مجهول المالك).



- أموال العراقيين نهبت مع رؤية الولي الفقيه الإيراني لأموال الدولة التي لا يحكمها إمام شيعي.

المال السائب يشجع على السرقة هكذا هو حال العراق وثرواته التي استحوذت عليها أحزاب وميليشيات هربت نحو ٥٠٠ مليار دولار إلى خارج العراق منذ احتلاله وحتى الآن، وعلى الرغم من المطالبات باسترجاع أموال العراقيين إلا أن الواقع يشير إلى أن حالة الفساد تجري باتفاق سياسي لتقاسم ثروات العراق بين أركان الطغمة السياسية الحاكمة.

والسؤال كيف تسترد تلك الثروات من أنياب سراق المال العام وحيتانهم وكشف من يقف إلى جانبهم ويوفر لهم الحماية من المساءلة والملاحقة؟

الجواب يكمن بعدم جدية المطالبات باسترداد الأموال المنهوبة وغلق أبواب سرقتها من قبل الأحزاب المتنفذة والميليشيات التي استغلت هذه القضية في الصراع على السلطة وفي سباق الانتخابات لتضليل الناخبين بوعود غير قابلة للتحقيق.

ويستبعد مراقبون أن تقدم الحكومة الحالية أو أي حكومة أخرى على حسم تلك الملفات واستعادة الأموال المهربة أو القبض على المتورطين الرئيسيين فيها والشواهد على ذلك كثيرة لاسيما هروب وزير الدفاع في أول حكومة لرئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، حازم الشعلان الذي هرب من البلاد ومعه بمليار دولار، وقائمة الوزراء والمسؤولين المتهمين بسرقة الأموال كبيرة من دون جلبهم للعراق وتقديمهم للقضاء باستثناء حالات معينة لذر الرماد في العيون.

نظام العدالة الغائب في العراق وسط تغول الأحزاب والميليشيات

ذكر تقرير لمنظمة (هيومن رايتس ووتش) أن نظام العدالة الجنائية العراقي يشوبه الكثير من الانتهاكات باستخدام واسع للتعذيب وانتزاع الاعترافات القسرية، ورغم الانتهاكات الجسيمة للإجراءات القانونية الواجبة، إلا أن السلطات الحكومية نفذت العديد من عمليات الإعدام القضائية، ويضم القانون العراقي مجموعة من أحكام التشهير والتحريض التي استخدمتها السلطات ضد المنتقدين، بمن فيهم الصحفيين والنشطاء والمتظاهرين لإرهاب المعارضة وإسكاتها.

القوات الأمريكية لن تغادر العراق قريبا

صرح قائد القيادة المركزية الأمريكية «كينيث ماكنزي» ببقاء القوات الأمريكية في العراق بناءً على طلب الحكومة العراقية، وقال «ماكنزي» أن القوات الأمريكية مستمرة في القتال ضد تنظيم الدولة «داعش» بالتعاون مع التحالف الدولي، وأكد أن هذه المعركة لم تنته بعد، وأشار ماكنزي إلى دور القوات الأمريكية الآن هو تدريب القوات العراقية وليس القتال على أرض الواقع وهو ما تطمح له أمريكا.

وفي شأن مستقبل القوات الأمريكية في العراق قال «ماكنزي» أن المفاوضات مع الحكومة العراقية هي التي ستحدد ذلك، مؤكدا بالقول (إننا لن نغادر العراق قريبا)، وفيما يتعلق بأذرع إيران في العراق صرح «ماكنزي» أن أذرع إيان في العراق تعد تهديدا مباشرا للسيادة العراقية وتهديدا للعراق أيضا.

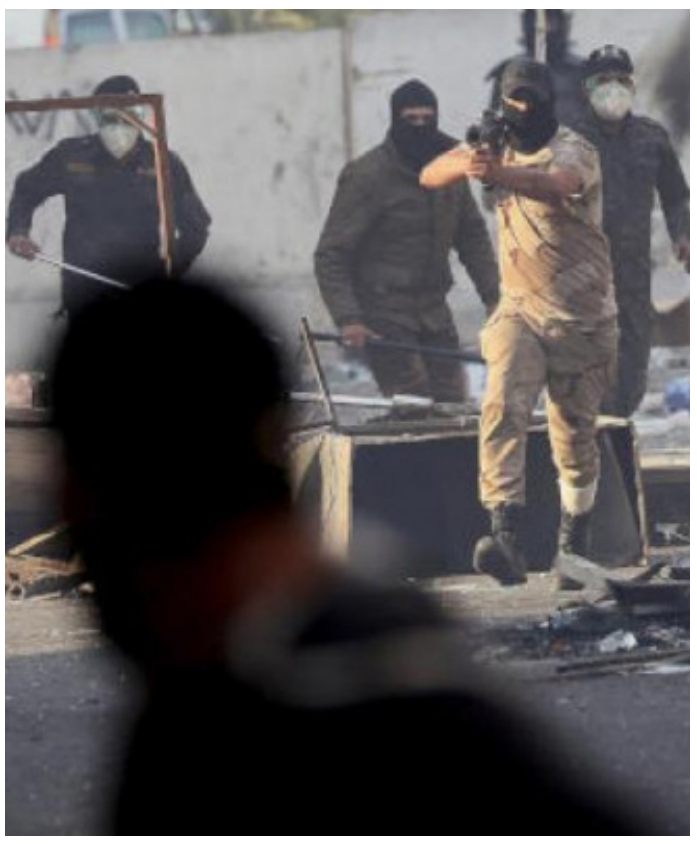
وفي سياق ذي صلة فيما يتعلق بوجود القوات الأمريكية في العراق قالت مديرة المخابرات الوطنية الأميركية «افريل هاينز» أن العراق سيكون ساحة المعركة الرئيسية لنفوذ إيران خلال السنة المقبلة.

الكشف عن سجون سرية تابعة للميليشيات في المدائن



كشف المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب عن سجن سري يعود إلى ميليشيا حزب الله العراقي في قرية (الجعارة) بمزرعة (ماهر عبد الرشيد) في قضاء (المدائن)، وأكد المركز بأن السجن يحتجز فيه عشرات المخفيين قسرًا؛ وإلى جانبه يوجد مقر تابع إلى حركة النجباء في مزرعة الدكتور (جعفر)، ومقر تابع إلى ميليشيا سرايا السلام في مزرعة (ابتسام الخضري).

بيوت الناشطين وحياتهم في مرمى نيران الميليشيات



بعد تصاعد وتيرة الاحتجاجات الشعبية الناقمة على الأوضاع المزرية في العراق والمطالبة بتوفير فرص العمل والخدمات وإنهاء سطوة نفوذ الأحزاب الدينية وميليشياتها؛ قامت ميليشيا (ثأرالله) و(التيار الصدري) بحرق منزل الناشط (علي كاظم) في يوم ٢٠٢١/٤/٢٠ في محافظة البصرة، بعد أن هددوه وساوموه وأهله على ترك التظاهرات

وفي السياق نفسه قامت القوات الحكومية بإطلاق النار على المحتجين في ناحية الوحدة في بغداد؛ وقتل المواطن (محمد ستار الدلفي) بعد مطالبته بتحسين الخدمات واحتجاجه على تردي الأوضاع المعيشية في ناحية الوحدة في بغداد.

تفاصيل الساعات التي سبقت واعقبت احتلال بغداد في التاسع من نيسان

نشر موقع الميثاق تقريرا بعنون تفاصيل الساعات التي سبقت واعقبت احتلال بغداد في التاسع من نيسان، يتضمن التقرير شهادة صحفي كان حاضرا في فندق المريديان ليلة سقوط بغداد.

وجاء في التقرير استذكار لما جرى ويجري من كوارث بعد هذه السنين التي بقيت أسيرة تداعيات الاحتلال، وقال شاهد في التقرير «ما هي... إلا ساعات ودبت الفوضى في مدينة بغداد بعد احتلالها حتى تحولت إلى مدينة اشباح يصول ويجول فيها اللصوص الذين دهموا المصارف الحكومية والأهلية، فيما استباح آخرون مؤسسات الدولة لإفراغها من محتوياتها فيما لزم السكان بيوتهم بانتظار انجلاء الموقف»، ووصف صباح التاسع من نيسان باليوم الحزين والكئيب وبسبب تداعيات العدوان، وقتلت دبابات الاحتلال الأمريكي العديد من الصحفيين الذين كانوا متواجدين في فندقي (المريديان والشيراتون)

ويقول الشاهد «وهرعنا إلى السطح وإذ بالصحاف (وزير الإعلام آنذاك) يطمئن الصحفيين ويؤكد أن الأمور مسيطر عليها وأن ما يسمعوه هو تسريبات صحفية هدفها إحداث البلبلة والتأثير على معنويات المقاتلين»

وفي صبيحة اليوم التالي كنا متجمعين في ساحة الفردوس واقترب مني شخص لا أعرفه وقدم لي بيانا مطبوعا، يدعو لمقاومة المحتل وطرده من العراق وطلب مني استخدامه في رسالتي اليومية إلى إذاعة «مونتي كارلو» التي كنت مراسلا لها في بغداد، وما أثار استغراب الصحفيين أن جيشا عبر المحيطات وقطع آلاف الكيلومترات لغزو العراق بمزاعم زائفة مدعوم بالطائرات والدبابات والبوارج والصواريخ يزاحموننا على رغيف الخبز ووجبة الفطور التي كانت تقدمها إدارة فندق المريديان للنزلاء.

وكعادة جيوش الاحتلال حولوا منطقة الفنادق إلى معسكر سوروها بالأسلاك الشائكة وحددوا حركة الدخول والخروج منها تحسبا لأي طارئ ما أزعج وسائل الإعلام التي بدأت تشعر بخطورة تواجدها في هذا المعسكر الذي سيصبح هدفا فيما بعد، ما دفع العديد من الصحفيين إلى مغادرة المكان والبحث عن مكان أكثر آمنا.



أسرار فتح «مخازن» العراق في ٢٠٠٣



بقلم: وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي)

ربما يعتقد الكثيرون أن المخازن الحكومية قد تسابق بعض العراقيين لكسر أبوابها في أيام الاحتلال الأولى، لكن الحقيقة يعترف بها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي إبان الغزو والاحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣، ما يؤكد أن ذلك الفعل قد تم ضمن مخطط بعيد المدى وله أهدافها المبيتة والخطيرة

يذكر الكاتب الأميركي المعروف وأحد أبرز دعاة غزو واحتلال العراق «توماس فريدمان» في مقال نشره في صحيفة نيويورك تايمز بعد أشهر من الغزو، أنه التقى وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد، ومن بين ما قاله رامسفيلد في ذلك اللقاء، أن الأوامر قد صدرت بصورة رسمية للقوات التي انتشرت في المدن العراقية ومنذ الساعات الأولى لتواجدها، بكسر أبواب المخازن العراقية بمختلف أنواعها وفتحها أمام العراقيين، والمقصود ب«المخازن» تلك التي تحتوي مواد غذائية ومواد أخرى والأكثر انتشارا من تلك المخازن التي تحتوي على أسلحة وأعتدة بمختلف أنواعها، وهذا الذي حصل فعلا، ورغم أن وسائل الإعلام في تلك الأيام قد سلطت الأضواء على الدبابة الأميركية التي وجهت قذيفة صوب الباب الرئيسي للمتحف الوطني العراقي في منطقة علاوي الحلة بجانب الكرخ من العاصمة بغداد، لتسهيل سرقات كنوز الآثار والتراث العراقي الذي يمتد لآلاف السنين، وعمليات الحرق المنهج لدار الكتب والوثائق في منطقة باب المعظم في جانب الرصافة، إلا أن عمليات فتح أبواب المخازن شملت مختلف مناطق العراق، ويتذكر العراقيون حجم السلاح الذي انتشر في تلك الفترة، وبدون شك كانت الكثير من الأسلحة قد تركتها القطعات العسكرية التي تشتتت في تلك الأيام، إلا أن الزخم الأكبر من تلك الأسلحة كان في داخل مخازن هائلة ضمن المعسكرات المحيطة ببغداد وأخرى منتشرة في المحافظات العراقية.



أن الأوامر قد صدرت بصورة رسمية للقوات التي انتشرت في المدن العراقية ومنذ الساعات الأولى لتواجدها، بكسر أبواب المخازن العراقية بمختلف أنواعها وفتحها أمام العراقيين، والمقصود ب"المخازن" تلك التي تحتوي مواد غذائية ومواد أخرى والأكثر انتشارا من تلك المخازن التي تحتوي على أسلحة وأعتدة بمختلف أنواعها، وهذا الذي حصل فعلا

لماذا حرصت الإدارة الأميركية على نشر السلاح بين العراقيين بما فيها الأسلحة المتوسطة والخفيفة؟

إن التصور العام الذي قدمه القائمون على تنفيذ مشروع الاحتلال الأميركي للعراق والذين التقوا وعملوا تحت مسمى «المعارضة العراقية» حرصوا على تصوير المجتمع العراقي بجميع مكوناته وعناوينه على أنه عبارة عن براميل «بارود» جاهزة للانفجار ومن ثم إشعال الفتن، وقدّم هؤلاء دراسات تفصيلية كثيرة بهذا الخصوص وكانت الإدارة الأميركية وتحديدا ما يسمى ب«المحافظين الجدد» على إهبة الاستعداد لسماع مثل هذه الطروحات، وتبنيها واعتمادها في خطط العمل لحقبة ما بعد الغزو الأميركي للعراق، وطالما أن «العداء والحقد والثأر والانتقام» على أشده بين العراقيين – كما تم تصويره وليس في أرض الواقع- فإن عناصر الحرب الأهلية الشرسة جاهزة للانطلاق وبدون تأخير، وإن إشعالها لا يحتاج إلا تحديد التوقيت المطلوب؛ ولذلك جعلوا الأسلحة متوفرة بكميات هائلة.

لقد كان مخطط إغراق المجتمع العراقي بمختلف الأسلحة ضمن ثوابت الاستراتيجية الأميركية في العراق، واعتقد المخططون الأميركيون أنه ولمجرد انتشار قواتهم في العراق، فإن تحريك العراقيين سيكون وفق مخططاتهم، بما في ذلك إشعال الحروب الأهلية والطائفية والمناطقية، لكن حصل ما لم يدر بخلد هؤلاء وبدلا من انتشار السلاح بالطريقة التي خططوا لها، فقد تلاقفت فصائل المقاومة العراقية الكميات الأكبر من تلك الأسلحة، لتبدأ رحلة تصويبها نحو صدور الغزاة وبكثافة ودقة لم يتوقعوها على الإطلاق.

وبعد أن فشل مخططهم الأول في إشعال الفتن بين العراقيين، فقد شرعوا مجددا بتسليح فصائل وكيانات سياسية، سبق وقدمت خدماتها الهائلة للغزاة المحتلين ومازالوا لتوظيفهم في مرحلة صعبة وخطيرة يعيشها البلد، وقد ترمي العراق في عصف شديد لا أحد يستطيع تحديد مدياته.

عسكرة العملية السياسية في العراق.. جذورها وتداعياتها





بقلم: أ. عبد القادر الغليل
(عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي)

بدأت عسكرة العملية السياسية في العراق منذ بداية تشكليها؛ لأن أساس العملية السياسية الحالية أسّست بسلاح المحتل الأمريكي الذي فرض أحزاب وشخصيات على الشعب العراقي عندما شكل مجلس الحكم، ولم يكن للعراقيين أي دور في اختيار شكل النظام السياسي الحالي، الذي أسس على نظام المحاصصة الطائفية وتقسيم مزور وكاذب للمكونات العراقية في اعتماد نسب لم تخضع لا إلى تعداد سكاني أو آلية علمية، فضلا عن أن العراقيين أعلنوا رفضهم بشكل واضح لهذا النظام وفرضه عليهم لأنه يهدف إلى تقسيم العراق وصناعة الطائفية وترسيخها بين أبناء الشعب العراقي الرافض لها تمهيدا للحرب الأهلية، وقد تعاون مع المحتل في هذه الفكرة الخبيثة أحزاب وشخصيات ارتضت أن تنفذ مشروع الاحتلال في العراق، مع أن مجلس الأمن الدولي أصدر قرارا يصرح بالاحتلال الأمريكي البريطاني ومن شارك معهم بغزو العراق دون استحصال موافقة مجلس الأمن، وهو ما يؤكد أن تلك الأحزاب أصبحت أداة للمحتل وتتعاون معه تحت حماية سلاح الاحتلال

ومن هنا بدأت جذور عسكرة النظام السياسي في العراق الذي نعيش تداعياته الخطيرة بعد ثمانية عشر عاما، والذي ساهم بتدمير العراق (أرضا وشعبا) وأصبح يشكل خطرا كبيرا على العراق ومستقبلة والأجيال القادمة؛ لأنه انتقل من تثبيت عسكرة العملية السياسية إلى عسكرة المجتمع التي تمثلت بالنظام الحالي الذي يشهد انتشار للسلاح واستمرار النزاعات المسلحة العشائرية والاغتيالات والخطف وتشكيل العصابات والسطو المسلح على مكاتب تحويل الأموال والاستيلاء على رواتب الموظفين والإتجار بالبشر من خلال خطف النساء والأطفال وبيعهم خارج العراق أو داخلة، كما أصبح العراق أكبر سوق لبيع الأسلحة بشكل علني في منطقة الشرق الأوسط، هذا من جهة المجتمع

أما من جهة الأحزاب السياسية التي لم تتغير منذ أن منحها المحتل حكم العراق بقوة السلاح اتخذت تدابير خطيرة من أجل البقاء في إدارة البلاد، تمثلت بتأسيس ميليشيات مسلحة تابعة لها، لفرض واقع وجودها بعد أن تعلمت من المحتل ثقافة حسم الحكم عسكريا بالإرهاب؛ ونفذت هذه المهمة من خلال النظام الإيراني الذي اتفق مع الاحتلال الأمريكي على أن تكون نواة الميليشيات التي تنفذ عسكرة العملية السياسية من اتباعها الذين تدربوا تحت فكر ومنهج الحرس الثوري الإيراني وقاتلو الشعب العراقي مع إيران وتلطخت أياديهم الآثمة بدماء العراقيين، ووجد المحتل ضالته فيهم لغرض إكمال مشروع تدمير العراق، وأن يكون تحت سلطته مرتزقة ينفذون صفحات إرهابية من الاستهداف المنهج ضد الشعب العراقي، أخطرها كان تنفيذ الاغتيالات التي استهدفت أهم طبقات المجتمع من قيادات وأطباء ومحامين وأساتذة وأكاديميين ورجال دين وشيوخ عشائر؛ وهو ما مهد إلى ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري وتمثل في قمع تظاهرات الخامس والعشرين من شباط لعام ٢٠١١ واعتصامات المحافظات الستة عام ٢٠١٣ السلمية وتظاهرات ثورة تشرين التي مازلنا نعيش أحداثها، وبالتالي ارتكبت حكومات العملية السياسية مجازر كثيرة أبرزها مجزرة ساحة الحويجة والناصرية ومنطقة الزركة في النجف وغيرها من القتل الجماعي اليومي مما ساهم بالتهجير القسري لمناطق كاملة على أسس طائفية تمهيدا للتغيير الديموغرافي الذي وصل إلى ذروته بعد ثمانية عشر عاما حيث جرى تهجير المكون المسيحي والاستيلاء على أكثر من ثلاثة آلف منزل وعقار في بغداد وحدها، وتهجير أهالي جرف الصخر البالغ عدد سكانها مائة وخمسين ألف نسمة، وناحية يثرب وعزيز بلد وأربعين قرية في نينوى ومنطقة ذراع دجلة والثرثار وأصبح سلاح الميليشيات الحكومية هو الذي يحدد المناصب السياسية بعد إصدار التوجيهات الإيرانية، وهو الذي يحمي الفساد وسرقة أموال العراقيين، إن عسكرة العملية السياسية الحالية أصبحت مكشوفة للجميع ولذلك أكذوبة الديمقراطية والحريات التي ادعت أمريكا أنها أرستها في العراق أصبحت في مهب الريح، واستعراض الميليشيات في بغداد بعد أن منحت مفوضية الانتخابات الحكومية التابعة للأحزاب والميليشيات إجازة العمل السياسي للميليشيات المسلحة أكدت أن الانتخابات لا أساس لها وأن من يمتلك السلاح هو الذي يحدد شكل الحكومة بناءً على معطيات جذور النظام السياسي الحالي الذي أسس وفرض على الشعب العراقي بقوة السلاح، وأنها أضحت تشكل خطرا كبيرا على العراق لذا اليوم نشهد تحولا مهما في تاريخ العراق الذي يقاطع ويرفض العملية السياسية ويطالب ويعمل على إسقاطها وتغيير نظامها الفاشل، وإن ما يحدث الآن هو بلوغ أطراف العملية السياسية العسكرية إلى ذروة عدائها للعراقيين هو بداية نهايتها وهو ما سيمكن للعراقيين مستقبلا لتصحيح هذا الوضع الشاذ واستعادة وطنهم لأن المعادلة تقتضي أن الشعوب من تبقى وستكسر جميع القيود، والأرض تنتصر لأصحابها وإن غدا لناظره لقريب.

محنة المغيبين والسلاح المليشياوي

مهمة وطنية لا تسقط بالتقادم



بقلم: أ. أحمد صبري

تحول ملف المغيبين إلى قضية رأي عام من فرط تداعياته السياسية والاجتماعية والإنسانية التي وضعته في صدارة الانشغالات السياسية محليا وعربيا ودوليا؛ قابله إهمال حكومي زاد من محنة آلاف المغيبين قسرا منذ عدة سنوات رغم الوعود الحكومية الكاذبة

والاختفاء القسري الذي يمارسه حملة السلاح الميليشياوي وإصرارهم على عدم الكشف عن مصير آلاف المغيبين تحول إلى عمل ممنهج وطائفي طال الآلاف من أبناء المدن المدمرة من دون بارقة أمل لوضع نهاية لمحنة المكتوين به

إن ملف المفقودين والمغيبين قسرا ومعرفة مصيرهم أصبح الشغل الشاغل للمهتمين بهذه القضية، وأصبح البحث عن مصيرهم وفتح هذا الملف والكشف عن مصير المغيبين وملاحقة المتورطين في هذه الجريمة المتوالية فصولا مهمة وطنية، فضلا عن تغول سلاح الميليشيات كغطاء لجريمة الاختفاء القسري واستمرار محنة المتضررين بها

وطبقا لإحصائية موثقة تتداولها منظمات عراقية معنية بحقوق الإنسان فإن أعداد المفقودين يقدرون بنحو(٢٥٠) ألف شخص بعد سيطرة الميليشيات الطائفية على المدن التي كانت في قبضة داعش وانتشار عمليات القتل والملاحقة التي تسببت في ارتفاع معدل الخطف والقتل والاعتقال، وهو الأمر الذي ترتب عليه زيادة كبيرة في حصيلة المفقودين، في السجون السرية أو ممن لم يُستدل على أماكن وجودهم

ووجهت أسر المفقودين والمغيبين اتهامات صريحة للسلطات العراقية بتخليها عن واجبها في حفظ الأمن، ووضع حلول جذرية لمعرفة مصير أبنائها، خصوصا أثناء ولايتي رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، حيث عانت الكثير من الأسر خصوصا في مناطق حزام بغداد من عمليات الاعتقال والخطف

لقد باتت أزمة المغيبين والمفقودين تشكل هاجسا وقلقا لدى العراقيين الذين يعتبرون عجز الدولة عن فرض النظام والأمن هو من شجع الميليشيات الطائفية على التغول في المجتمع إلى حد اتهامها بالتستر على كشف مصير الآلاف، الأمر الذي أسهم في تفاقم أزمة المفقودين التي باتت قضية معقدة ضمن أهم الملفات التي يواجهها العراق.

لقد تحول السلاح الميليشياوي إلى غطاء لاستمرار محنة المغيبين بدوافع طائفية عطلت كل الجهود المخلصة للكشف عن مصيرهم وإطلاق سراحهم

وعلى الرغم من أن ظاهرة التغييب القسري أقلقت منظمات حقوق الإنسان والصليب الأحمر، إلا أن أوضاع المعتقلات والسجون السرية تسير من سيئ إلى أسوأ. والقصص المسربة من المعتقلات ليست مقلقة، وإنما كارثية يندى لها الجبين، الأمر الذي يتطلب كشف ما يجري فيها وما يتعرض له المعتقلون من ابتزاز وتجويع إلى حد الموت.

لقد تحول ملف المعتقلين والمفقودين والمغيبين قسريا إلى ملف سياسي بامتياز في عملية الصراع على السلطة، واستخدامه أداة للابتزاز والضغط والمناورة في التسقيط السياسي، الأمر الذي يتطلب تدويل هذا الملف لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والأخلاقية وملاحقة المتورطين في هذه الجرائم والمتسترين عليها

وتدويل هذا الملف يدعونا للتوقف عند الموقف الأمريكي إزاء مايجري في العراق بشكل عام وهو الموقف الذي لم يرتق إلى المستوى المطلوب حيث تميز بعدم المبالاة والازدواجية ما فتح الأبواب للتمدد الإيراني في العراق وتغول أذرعها في المجتمع العراقي ففي الوقت التي تفرض واشنطن عقوبات على إيران وحلفائها في العراق فإنها بذات الوقت تسعى للحفاظ على النظام السياسي وهو منتجها الفاشل الذي أدخل العراق في الفوضى وما يجري في الساحات والميادين هو بمثابة استفتاء على فشل هذا المنتج وانتهاء صلاحيته.

لقاء العدد :

مع الكاتب والباحث السياسي شاهو القره داغي



> عندما نرى السفير الإيراني السابق في بغداد يقول إن الهجمات على القوات الأمريكية سوف تستمر وإقليم كردستان لن يكون آمانا لهم؛ فهذا يعني أن العمليات التي تستهدف الإقليم والمطارات تُدار من وكلاء إيران في العراق.

الميثاق: بماذا تفسر استهداف مطار أربيل مجددا وما هي رسائل الجهات المنفذة للهجوم؟

شاهو القره داغي: هناك عدة رسائل من الممكن قراءتها من خلال استهداف مطار أربيل للمرة الثانية خلال هذا العام بعد استهدافه في شهر فبراير أيضا:

أولا: التغيير في نوعية الهجوم واستخدام طائرة مسيرة فيه رسالة واضحة بقدرة الميليشيات على تطوير أساليب هجومهم على واشنطن وحلفائها في العراق كما يفعلون في اليمن ويستهدفون المملكة العربية السعودية من هناك، وهذا الأمر سيزيد من مسؤولية وأعباء الأجهزة الأمنية في الإقليم للتصدي لهذه المخاطر مستقبلاً.

ثانيا: الهجوم رسالة واضحة من طهران عن طريق وكلائها بأن الإقليم لن يكون البديل المناسب للقوات الأمريكية في حال انسحابها من باقي مناطق العراق وتمركزها في الإقليم، حيث تعمل هذه الهجمات على إظهار الإقليم كمنطقة مخترقة أمنيا ولا يمكن للأمريكان أن يشعروا بالأمان فيها أو يعولوا على الانتقال إليها مستقبلاً بسبب تكرار استهدافها من قبل الميليشيات.

ثالثا: الحادثة جاءت بعد هجوم «الموساد الإسرائيلي» على المفاعل النووي الإيراني، وعلى الرغم من الأبعاد الداخلية للحادثة، إلا أنه من الممكن أن نقرأها كرد إيراني على المحور المعادي لطهران وكأنهم نجحوا في الرد على إسرائيل عن طريق هذا الهجوم.

الميثاق: رغم أن مسؤولًا كرديا اتهم صراحة ميليشيا أحد أذرع إيران بالعراق باستهداف الإقليم إلا أن الحادث لم يتجاوز الإدانة؟

شاهو القره داغي: كانت هناك إدانة دولية واسعة للحادثة ومن الواضح أن الميليشيات الموالية لإيران وراء الحادثة وخاصة أن الأجهزة الأمنية في الإقليم اتهمت بوضوح ميليشيا كتائب «سيد الشهداء» بالوقوف وراء القصف الأول، ومن سياق الهجوم وأسلوبه يتضح أن هذه الميليشيات هي التي تقف وراء الحادثة، وعندما نرى السفير الإيراني السابق في بغداد يقول إن الهجمات على القوات الأمريكية سوف تستمر وإقليم كردستان لن يكون آمانا لهم فهذا يعني أن العمليات تُدار من وكلائهم في العراق.

وقد رأينا عتبًا سياسيًا كرديًا أيضا على الأمريكان، عندما كتب السياسي الكردي المخضرم محمود عثمان عندما قال: «إذا لم تستطع القوات الأمريكية الدفاع عن نفسها عند مهاجمتها، فعليها مغادرة المنطقة المجاورة لمطار أربيل لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. لماذا يجب أن ندفع ثمن تقاعسهم عن العمل؟» وهذا يوضح الانزعاج الكردي من غياب الحماية الأمريكية لمصالحها في أربيل، وخاصة أن مثل هذا الهجوم يؤثر سلبيًا على سمعة الأمن والاستقرار في الإقليم وسبب الهجوم تواجد القوات الأمريكية.

الميثاق: هل نحن أمام أحداث مماثلة قد تطال الوجود الأمريكي في العراق لتعزيز موقف المفاوض الإيراني مع إدارة بايدن فيما يخص البرنامج النووي الإيراني؟

شاهو القره داغي: تكرار الهجمات الميليشياوية في العراق على الأهداف الأمريكية في عهد بايدن يأتي بعد إدراك طهران بأن هذه الإدارة تختلف تمامًا عن إدارة ترمب التي لم تكن تتسامح مع هكذا عمليات وكانت ترد بشكل فوري وقاسي، تحاول إيران أن تبرز قوتها وقدراتها للجانب الأمريكي وتجعل من ملف انسحاب القوات الأمريكية من العراق ضمن ملفات التفاوض مع أمريكا للحصول على تنازلات من الجانب الأمريكي، وتريد جر أربيل أيضا إلى صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحويلها إلى ساحة لتصفية الحسابات، ومن الواضح أن إدارة بايدن تطمح باتفاق مع إيران ولذلك تتغاضى عن هذه الهجمات أو تندد بالهجوم دون أن تلحقه بردود عسكرية على أرض الواقع.

الميثاق: انفجار مدينة الصدر عده مراقبون أنه رسالة لمن يهمه الأمر بأن معاقل التيار الصدري وطموحاته المستقبلية مرهون بسلاح الميليشيات وقدرتها على فرض الأمر الواقع؟

شاهو القره داغي: يحاول مقتدى الصدر أن يقدم نفسه كطرف مميز ومخالف للميليشيات الوقحة كما يسميها، وعدم الظهور كموالي لإيران بل كعراقي مستقل يحاول التوازن بين العلاقات الخارجية والداخلية، ويعمل على الحفاظ على جمهوره وقاعدته الجماهيرية بناء على هذه الأسس، وبالرغم من امتلاكه لميليشيات مسلحة مثل باقي الأطراف السياسية على الساحة العراقية وتحالفه مع قادة المحور الإيراني، إلا إنه يتعمد التركيز على البُعد العراقي مع اقتراب الانتخابات لتمايز نفسه عن الميليشيات الموجودة على الساحة، ولضمان حصوله على الأصوات الكافية وخاصة أنه يطمح منذ الآن بالاستحواذ على رئاسة الوزراء للحكومة القادمة.

الميثاق: هل ترجح تصاعد التوتر والصراع بين التيار الصدري والميليشيات كلما اقتربنا من الانتخابات؟

شاهو القره داغي: من الممكن أن تتطور المشاكل بين التيار الصدري وباقي الميليشيات ولكن من الصعب أن تصل إلى نقطة التصادم، وخاصة أن هذه الأطراف تُدرك أن الدخول في حرب داخلية سيعني خسارة كل المكاسب والامتيازات التي حصلوا عليها خلال الأعوام الماضية، وبالتالي الأفضل تقاسم السلطة والنفوذ وإدارة العلاقات بطريقة سليمة لحماية مصالحها، وخاصة أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر معروف بتناقضاته وتقلب سياساته بشكل سريع وتحوله من جبهة إلى أخرى.

فمن المؤكد أنه مع اقتراب موعد الانتخابات قد يتصاعد الخلافات بين القوى السياسية، وهذه الخلافات ستؤثر سلبيًا على أرض الواقع، لأن عمليات الانفجارات والانفلات الأمني والفوضى تجسد الخلافات السياسية، وخاصة أن هذه الأطراف لا تخضع للمعايير الديمقراطية في تسوية خلافاتها بل تلجأ إلى السلاح والعنف والتفجيرات لإرسال الرسائل إلى الخصوم، وفي ظل غياب جهاز أمني حيادي ومستقل وغير مخترق فالعمليات ستستمر بسبب عدم قدرة الأجهزة الحالية على مواجه الأذرع المسلحة للأحزاب السياسية

الميثاق: يلاحظ أن حكومة الكاظمي تكتف بالإدانة والتعهد بملاحقة حاملي السلاح المنفلت من دون وضع حد له؟ كيف تقرأ ذلك؟

شاهو القره داغي: حكومة الكاظمي حاولت التصادم مع الميليشيات وتطبيق القانون في موقفين واحد منها في البصرة والآخر في بغداد عند اعتقال عناصر من الميليشيات في الجرم المشهود، ولكن ردة فعل الميليشيات والاستعراضات العسكرية والتهديدات دفعت الحكومة إلى التراجع وترك الميليشيات بحرية، وهذا الأمر ظهر في خطاب زعيم عصائب أهل الحق عندما قال: إن الحكومة لديها وظيفة وهي أخذ البلاد نحو الانتخابات وإدارة الأزمة الاقتصادية والصحية، وليس من صلاحياتها الاقتراب من سلاح الفصائل أو التدخل في موضوع استهداف القواعد العسكرية الأمريكية، وهذه الرسالة وصلت إلى الكاظمي وأدرك استحالة مواجهة الميليشيات حتى لو ترقت عملياتها إلى عمليات إرهابية باعتراف الأجهزة الأمنية، ولكن بخلاف الجماعات الأخرى فإن هذه النشاطات الإرهابية لا تدفع الدولة للتصدي للإرهابيين أو توصيفهم بالإرهابيين خوفًا من ردة فعلهم، ومن الواضح أن الكاظمي يُدرك أنه يتعامل مع إداة إيرانية على الساحة العراقية وليس مع جماعات عراقية محلية وهذا يدفعه للحذر في التعامل مع الميليشيات وأصحاب السلاح المنفلت، ولكن في النهاية تردد الدولة في وضع حد للسلاح المنفلت يزعزع الثقة بهذه الحكومة ومدى قدرتها على إدارة الانتخابات المبكرة وتهيئة الأجواء المناسبة وهي عاجزة عن السيطرة على السلاح الذي له تأثير مباشر على الانتخابات، وخاصة أن الميليشيات تجهز نفسها للمشاركة أيضا وتعد أنصارها بزيادة رصيدها في البرلمان القادم.

> الاستعراضات العسكرية والتهديدات الميليشياوية دفعت حكومة الكاظمي إلى ترك الميليشيات بحرية، وقد ظهر ذلك واضحا في خطاء زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق، عندما قال: إن الحكومة لديها وظيفة وهي أخذ البلاد نحو الانتخابات وإدارة الأزمة الاقتصادية والصحية، وليس من صلاحياتها الاقتراب من سلاح الميليشيات وأهدافها

الميثاق: كيف تقرأ خارطة التحالفات السياسية ودور إيران في عملية تعزيز حظوظ أذرعها في الانتخابات المقبلة؟

شاهو القره داغي: ليس من المتوقع أن تجري تغييرات جوهرية في خارطة التحالفات خلال الانتخابات القادمة، خاصة أن أصحاب السلاح والمال من الآن يستعدون للمشاركة في الانتخابات وبدعم خارجي، بينما الأطراف المستقلة أو الأحزاب التي انبثقت عن المظاهرات فيبقى تأثيرهم محدودا، وهذا يبدو واضحًا من خلال استهداف واغتيال وتصفية بعض الأصوات التي كانت تستعد للمشاركة في الانتخابات وتفعيل السلاح لتصفية المنافسين منذ الآن؛ وبعض الأطراف الدينية التي تشعر بنفور المواطنين عن خطاب الأحزاب الدينية قد تلجأ للشعارات المدنية كتكتيك مؤقت لكسب الأصوات ثم تعود لاحقًا للتحالفات الطائفية والتخندقات المذهبية بعد انتهاء الانتخابات.

الميثاق: هل ترجح تأجيل الانتخابات؟ أم أننا سنشهد تزويرا يفوق ما قبله لتعزيز الهيمنة على كل مقدرات العراق؟

شاهو القره داغي: هناك استعداد داخلي ودعم دولي لإجراء الانتخابات على الرغم من غياب الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات بصورة ناجحة ونزيهة بعيداً عن أيادي الفاسدين، ولكن التأجيل أيضا يبقى وارداً وخاصة أن هناك أطراف سياسية تأمل بتأجيل الانتخابات إلى موعدها الدستوري في أبريل من عام ٢٠٢٢ لأنها تخشى من أن لا تكون الرياح كما تشتهي السفن وخاصة أنها ترى اندفاع التيار الصدري لإجرائها في موعدها المحدد وقدرتهم على كسب ١٠٠ صوت.

من المؤسف أن عمليات الغش والتزوير والتلاعب ستكون حاضرة في الانتخابات القادمة كما كانت حاضرة في الانتخابات السابقة لعدة أسباب أهمها: بقاء العوامل التي تؤدي إلى التزوير والتلاعب بالنتائج وعدم وجود معالجة حقيقية، وعلى الرغم من وجود الإشراف أو الرقابة الدولية ودخول منظمات دولية لغرض متابعة العملية إلا أن هذه المحاولات غير قادرة على منع التزوير والتلاعب بالنتائج في ظل السلاح المنفلت وقدرة الأطراف السياسية على استخدام أموال الدولة لشراء الذمم و التأثير على إرادة الناخبين .

الميثاق: كيف تقرأ مسار العلاقة الجديدة بين العراق وإدارة بايدن وانعكاسها على مسار الأحداث بالعراق؟

شاهو القره داغي: من المهم أن يكون للعراق علاقات سليمة مع كل الدول، وكانت المفاوضات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية فرصة لبناء علاقات سليمة على أسس واضحة، ولكن المشكلة أن الطرف العراقي لا يملك إرادة حرة في هذه المفاوضات، ورأينا كيف تصاعدت ضغوطات الأطراف الموالية لإيران مع بدء المفاوضات الثنائية وكيف أن إيران تضغط على الأطراف العراقية بخصوص هذه المفاوضات، وبالتالي يصعب بناء علاقات سليمة على أساس المصلحة العراقية ومصالح العراقيين، بل سيكون محور الحوار تحقيق المطالب الإيرانية والتركيز على الانسحاب كجزء من المطالب الإيرانية من وكلائها في العراق وهي تهدد باستمرار الصواريخ العشوائية على العاصمة بغداد في حال لم يتم الخضوع إلى مطالبها

العراق بحاجة إلى التعاون والتنسيق مع قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر ظهر جليًا من خلال عجز القوات العراقية لوحدها عن مواجهة التحديات الأمنية ولكن الطرف الإيراني يضغط باتجاه انسحاب كافة القوات الأجنبية من العراق حتى تفرغ لها الساحة بالكامل؛ وتكون اللاعب الوحيد في الساحة العراقية، والإصرار على هذه النقطة بالذات ليس فيها مصلحة عراقية بقدر ما هو مطلب إيراني دون النظر إلى المخاطر الأمنية التي قد تلحق بالعراق.

الميثاق: هناك من يعتقد أن إدارة بايدن في بصدد استدارتها عن الملف العراقي؟

شاهو القره داغي: الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تتخلى عن الملف العراقي بشكل كامل، ولكن هناك احتمالية دائمة بقرار أمريكي بالانسحاب من العراق نتيجة لتصاعد الضغوطات عليها، والطرف الأمريكي قد كرر عدة مرات بأن على السلطات العراقية حماية المصالح الأمريكية في العراق وأن هذا العمل وظيفة الحكومة العراقية ومن الواضح أنهم قد يتخذون قرارات أخرى في حال شعروا أن البيئة غير آمنة وهناك مخاطر حقيقية على مصالحهم ونفوذهم.



من التراث: المسحرچي



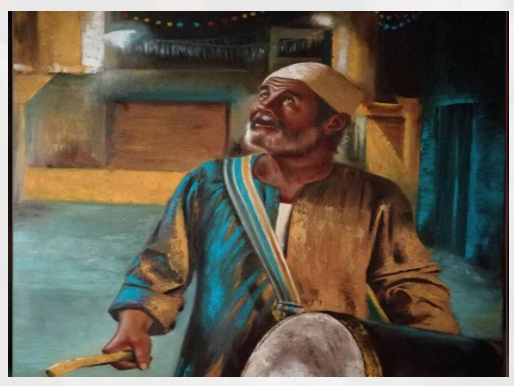
المسحرچي: هو رجل يتجول في شوارع المدينة ليوقظ الناس قبيل أذان الفجر بساعه أو ساعتين يضرب على الطبلة ويردد بعض الأناشيد والتراتيل من قبيل: (قم يا نايم وحّد الدايم) أو (سحور يا عباد الله) وأحيانا ينادي أهل الحي كلا باسمه نظير أجر رمزي يجودون به عليه وقد يصاحب المسحرچي ابنه الذي يرث هذه المهنة من بعده وهي عادة تكاد تكون مشتركة بين الدول الإسلامية.

ومن العادات والتقاليد والطقوس التي مازالت تشكل عبق يعطر أنفاس المؤمنين في شهر الطاعة والغفران شهر رمضان المبارك، لكن هذه الطقوس تختلف من بيئة لأخرى وحسب الموروث الشعبي فيها ومن بين تلك الطقوس الرمضانية القريبة إلى أجواء مائدة السحور تبرز شخصية «المسحرچي» أو ما يطلق عليه (أبو طبيلة) أو (المطبلجي) وعلى الرغم من أن هناك من يجد في المسحرچي بطبلته التقليدية رمزا قديما عفا عليه الزمن وأصبح لا يتلاءم وتطور الزمن وانتشار وسائل التنبيه العديدة التي يمكن أن يستخدمها الصائمون لتوقظهم وقت السحور إلا أن الكثير من الناس من يتمسك المسحرچي لأنه يعبر عن أحد وجوه التراث القديم ويمثل مظهرا من مظاهر شهر رمضان يجب الحفاظ عليه من أجل الأجيال الجديدة كونه يطرق أبواب الليل والصائمين الخاشعين لوجه الله تعالى من عمق التاريخ الإسلامي الأصيل في ليالي رمضان يمسي كل شيء مختلفا حيث تتفتح الشوارع التي تسمع ضربات الطبل بتناغم جميل وهي تتراقص على إيقاع رمضاني مفعم بالحنين إلى الماضي الذي يحمل نكهة مميزة قبل أن ينهي المسحرچي ضربات طبله بمناداته الصائمين (سحور.. سحور) إلا أن الهدف الأساس واحد وهو تنبيه الصائمين لأوقات السحور وأداء صلاة الفجر.

ظهور المسحرچي

للمسحرچي تسميات عديدة فمثلا في العراق يسمى (المسحرچي) أو (ابو السحور) ويسمونه في بعض الدول العربية (المسحراتي) وفي الخليج يسمونه (أبو طبيلة) وقد اعتاد الرجل الذي يمارس هذه المهمة أن يجوب القرى والمدن ليعلم المسلمين بموعد السحور وهي ظاهرة عرفها المجتمع الإسلامي منذ اليوم الأول لفريضة الصوم على المسلمين.

إن أول ظهور (المسحرچي) بطبلته في الديار الإسلامية كان في عهد الدولة الفاطمية عام ٩٦٩م، كما شارك شعراء وفنانون في أغاني المسحرچي.



جولات المسحرچي

الأولى يومية تشمل كل الحي لإيقاظ الناس وقت السحر.

الثانية يومية تشمل بعض الأحياء بالتناوب لجمع الطعام والمساعدات ويصطحب معه في هذه الجولة مساعدا ليحمل سلة وبعض الأطباق لوضع ما تجود به العائلات من أطعمة ويضطر لوضعها مع بعضها في طبق واحد أحيانا؛ لذلك يتردد على ألسنة الناس المثل الشعبي الذي يقول (مثل أكلات المسحر) لمن يضع في طبقه عدة أنواع من الطعام دفعة واحدة، وأصبح الناس اليوم يجودون بالمال بدل الطعام، فهو الأفضل.

الجولة الثالثة للمسحر فكانت أيام العيد لجمع العيديات من الناس وترافقه في هذه الجولات طبلته التي هي بمثابة هويته الخاصة.

في ليالي رمضان البغدادية حين تطل المساءات ومعها العادات والتقاليد الموروثة يمسي كل شيء مبهجا تتفتح ورود الشوارع في الأحياء السكنية الشعبية خاصة منها، وأمام إشراقات وقت (السحور) (سحور.. سحور.. سحور) ضربات الطبل لابد أن تصل إلى ساكني البيوت الذين يمر بهم قبل ساعتين على الأقل من أجل تناول طعام السحور قبل أن يعلن المؤذن من المسجد القريب (الإمساك).

غوثٌ عراقيٌّ

الشاعرة الجزائرية: **فاتحة معمري**



غوثٌ عراقيٌّ
قلْ: يا عراقُ
فإن صوتك كوثرُ
وأنا ظما ...
وضفاف كأسك أنهرُ
للرمل ألف نبوءة
قد تقتفيكَ
رأتْ بغيمكَ
رعدَ صبرك يزأرُ
ومضتْ تلملمُ من بقايا كسرِها
فسألتُ جرحا غائرا
لو يجبرُ
ودنتْ تشيرُ إلى الرضيع
كشاهد
فسألتُ سرا غائبا
هل يحضرُ؟
هذا اكتمال الغيب
فاض بسرّه
الأنبياءُ
على يديكَ تجمهروا
أسعف يدا ..
الأولياءُ يلوّحونَ
على طريقك
سيرهُم فتجمروا
ولأمنا الصحراء حلْم نبوة
نادتك: ايماض الشهادة أكبرُ
العارجونَ يُسّمحونَ
على المدائن وَحشةٌ
كانت بهم فتأثروا
ويُمسّحونُ ...
على القلوب أنين جذع الهاشميِّ
لو استكان المنبرُ
هم جربوا لغةَ الاشارة
فالعبارةُ
لثغةٌ كانت بنا فتعذروا
الراسخونَ السُمّرُ
من ناي الحقيقةعزفُهم
والكون فيهم يسكرُ
النازحونَ
خيامهُم وسعتْ جلالَ الله
إذْ عين العناية مئزرُ

وعيالهُ فقراؤهُ
قالت موائدكم
لقد جرّبتُ لم يتغيروا
من يشتهي دمعَ الأرامل
حنطة الأحلام
في ليل اليتامى تنخرُ
الجائعونَ رغيفَهم
هل أطعموه كرامةً؟
من عزةٍ كم يثمرُ
وعصرتَ من تمرِ السلام قصيدةً
عصت الغوايةَ
بالحَروب تُخمرُ
لا تقصص الرؤيا
فكم سجدتْ إليك شموسها
في رهبةٍ تتعفرُ
الخائنونَ قرابةَ الأرحام
ما بلغوا نبيَّ البئر
حين تكدّروا
الخارجونَ...وللسماء أدلةٌ
من عُريهم ظهرُ الخيانة يُسترُ
حتى إذا بسطوا إليك يدا
على أن يقتلوا
لكن كفكَ أخضرُ
يا سيدي ...
أنت السيوفُ ..سواعد الأنهار
ملء يقينها تتفجرُ
تتلقفُ الأصداءَ
تزأر ها أنا
صرحُ الشجاعة من خلايَ أكبرُ
والبأسُ فيها طيّعٌ..
أوَليس للحرية الخضراء باب أحمرُ
لبّتْ كتائبك العزيمة
إذْ أتتكَ
صهيلَ نبضٍ في المعارك حيدرُ

أسرجتَ خيل محمدٍ
وركبته ...
نورٌ على نور
وأنت تسطرُّ
سنيةٌ ..شيعيةٌ .. كرديةٌ
صوتَ المآذن والكنائس ينصرُ
في جندك الثقلان جدّوا سيرَهم
حتى الملائكُ
في الصفوف تكبرُ
قلْ للذي ينهى الشهامة أهلها
هذا العراقُ
وكل بوحٍ أحمرُ
يا سيديَ ...
إن اشتياقي لهفةٌ
خذني إليكَ
كلحظة لا تكسرُ
ها نحنُ مزدحمونَ فيك شوارعا
نمشي إليك
فكيف لا نتأخرُ؟
ندري بأنّا مثقلونَ
كقلب حلاج سرى
في جبة يتعثّرُ
ندري بأنّا كانفلات الضوء
من يد ناسك
في غيبة يتحررُ
ندري بأنّك واضحٌ كالعشق
سرٌّ غموضه
باللاجوابَ تفسرُ
ومدادُ شعريَ يا عراق فديته
قسماً حروفي
والذبيح الدفترُ
يكفيكَ أن الشعرَ
حين يزورنا
نهرُ الكناية من خلالك يُبصرُ
ها أنت في بال المجاز
جزائرُ
مستعصياتٌ ...
كيف شرحك يخطرُ؟
يا سيدي ...
أسعفْ فمي بكرامة
فأصوم عن عجزٍ ببابِك يُفطرُ

لحنُ الفُرات



الشاعر اليمني : **محمد الجعمي**

شاخَ الحنينُ وضاقَ اللحنُ بالوترِ
يا دجلة الخير هل في الغيبِ مِنْ خَبَرِ

تعبتُ أرقبُ بالأسحارِ ساريةً
متى سترجعُ يا بغدادُ بالثمرِ

أينَ الرشيدُ.. تمرُّ الآنَ أخيلةٌ
فهل ترى لطيوفِ المجدِ مِنْ أثرِ

مواسمُ الحبِّ في محرابها سُفكَت
دماءُ من أبحَروا يَوماً الى القَمَرِ

مُذْ كانَت الأرضُ والأحْلامُ مُجدِبَةٌ
والأمنياتُ عصافيرٌ على الشّجَرِ

إلاّ بَغْدَادُ يا ترنيمة المَطَرِ
قلبي فُراتٌ فَهَلْ للبوحِ أشرِعَةٌ

تعبتُ أندبُ يا بغدادُ من رحلوا
وما رجعتُ بغيرِ السُّهدِ والكَدَرِ

قصائدي حبرها من دمع أوردتي
ولحنها من عذاباتي ومن ضَجَري

قلبي فراتٌ عراقُ العُرْبِ نكهتهُ
وهذه الأرضُ من طيني ومن حجري

كَمْ أغرقوا في بحورِ الخوفِ ذاكرتي
وما نسيتُ تفاصيلي ولا صوري

للسومريين هذا اللحنُ تَعزفهُ
نوارسُ الحبِّ والأنسامُ بالسّحَرِ

للبابليين هذا العطرُ ترسلهُ
حدائقُ الوردِ بين الماء والشّجَرِ

أتيتُ أحملُ حزنَ الأرضِ في لغتي
فكيف أهرب من حزني ومن قدري

من طهر مكة من مسرى «الحبيب» أنا
من منبت العُرْبِ يشدو للمُنَى وَتَرِي

ها جئتُ يحملني شوقٌ وقافيةٌ
من أجل عينيكَ يا معسولة النَظَرِ

أعوذ بالله من جهل ومن نزقٍ
ومن أنينِ سرى بالخوف والخَطَرِ

وعابدٍ يسألُ الرّحمٰن مغفرةً
ويرتجي العَونَ من زيدٍ ومن عُمَرِ

وأمّةٍ تَقْرَأُ القُرآنَ في عَجَلٍ
ولا تُفرقُ بين الشِّعْرِ والهَذَرِ

«استَودِعُ اللهَ في بَغْدَادَ لي قَمَراً»
يطلُ من شرفةٍ تختالُ بالمطرِ

فارقتُهُ والهَوَى تَهمي لَوَاعِجُهُ
وَلَمْ يَغِبْ طَيفُهُ يوماً عَنِ البَصَرِ



أقدم السلالات الملكية في العالم والتاريخ عراقية الأصل

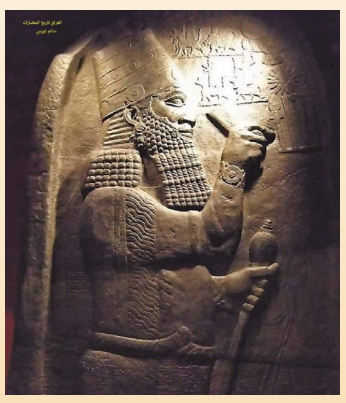

الصورة لتمثال الملك اشوربانيبال في قلعة كارديلف في ويلز

ظهرت هذه السلالات لأول مرة منذ خمسة آلاف سنة في جنوب العراق بشكل ١٣ دولة صغيرة مستقلة تختلف عن بعضها البعض في النظام والقانون والدين والعادات والتقاليد

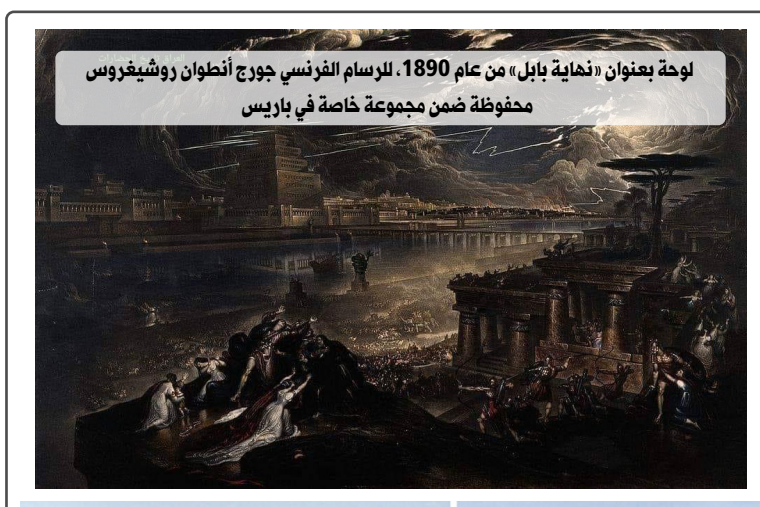
ويوجد لهذه الدويلات نظام سياسي عرفه العالم والتاريخ ساهم بتطوير الزراعة واستصلاح الأراضي والتجارة والعلوم المختلفة وتشير الوثائق التاريخية عن وجود نظام سياسي في العراق أقدم مما متعارف عليه، حيث تم العثور على سجلات توثق أسماء ملوك بفترات حكمهم حيث حكموا داخل العراق قبل العصر السومري إلا أن ظروف الطوفان العظيم والعوامل المناخية وكثرة الحروب تسببت بمحو كل ما يتعلق بتلك الحقبات الأمر الذي أدى لزيادة الصعوبات في استكشاف أحداث تلك الفترات وطبيعة عيشهم وبقايا آثارهم.

آسرحدون

يعتبر آسرحدون من أهم ملوك الإمبراطورية الآشورية في العراق القديم اعتلى العرش إثر مؤامرة داخلية في البلاط الملكي تزعمها أخوه وراح ضحيتها والده سنحاريب ولكن آسرحدون تصدى للمتآمرين وحاربهم وانتصر على أخيه وأعلن نفسه ملكا، أعاد النظر في سياسة والده تجاه بابل فأعاد إعمارها واسترضى كهنتها وشيد فيها معابدا كثيرة؛ وبحكم علاقاته الودية مع بابل عندما كان وليا للعهد فقد استطاع أن يوفق بين العاصمتين بابل وآشور



من أقوال الملك آسرحدون: لن يبقى فقير في مملكتي، ولن يكون للعراة وجود، سأجهز كل العراة والفقراء با لملا بس وسأقضي على البؤس والعوز.


لوحة بعنوان «نهاية بابل» من عام 1890، للرسام الفرنسي جورج أنطوان روشيغروس
محفوظة ضمن مجموعة خاصة في باريس


محلة جديد حسن باشا ومديرية الشرطة العامة وشرطة بغداد والبريد
ومقابلها الإعدادية المركزية وجامع السليماني في بغداد العام 1955م

بيان رقم (٨٦)

التاسع من نيسان احتلال عسكري وسياسي لتدمير العراق



يستذكر الشعب العراقي والعالم في التاسع من نيسان من كل عام إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ احتلال العراق عسكريا، واستمرارها في تدميره سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، من خلال تأسيسها نظام المحاصصة الطائفي التابع لها والخاضع لمشروعها الذي وافقت على تنفيذه أحزاب العملية السياسية وحكومات الاحتلال المتعاقبة، وحاولت تقسيم العراق إلى دويلات متناحرة ضمن تنفيذ ما يسمى خارطة الشرق الأوسط الجديد.

وقد انطلقت المقاومة العراقي لمواجهة قوات الاحتلال ومشاريعه التدميرية فاستطاعت مواجهة التحديات ومشاريع الاحتلال حتى أرغمته على تغيير استراتيجيته المدمرة للعراق والمنطقة؛ فكانت أسرع مقاومة في تاريخ الشعوب، وقد ساهمت بإزالة أسطورة الجيش الأمريكي داخل العراق وخارجه، وكان لمدينة الفلوجة قلعة المقاومة النصيب الأكبر في ذلك، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي (جورج بوش) إلى البكاء والاعتراف بالخسائر التي تكبدها جيشه المحتل الذي استخدم أسلحة محرمة دوليا في قصف المدن العراقية ومارس الإرهاب الممنهج ضد الشعب العراقي، مما تسبب بقتل مئات الآلاف من العراقيين وملايين الأيتام والأرامل والجرحى، وانتهاكاها لحقوق الإنسان في العراق وفضيحة سجن (أبو غريب) شاهد تأريخي على بشاعة جرائم قوات الاحتلال الأمريكي، فضلا عن دعمها وتعاونها مع الميليشيات وأحزاب السلطة وفرق الموت والاغتيالات التي طالت العلماء والنخب العراقية والقيادات الاجتماعية لإثارة الفتن الطائفية.

إن اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي إذ تدين احتلال العراق وتدميره المستمر منذ ثمانية عشر عاما، فإنها تحمل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية الكاملة عن معاناة الشعب العراقي، وتسليم العراق لإيران ودعم العملية السياسية الفاشلة وأحزابها وميليشياتها الإجرامية، وتدعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في إنهاء الاحتلال والنفوذ الأجنبي فيه، والعمل على استعادة العراق وترك إدارته للعراقيين ليختاروا نظامهم السياسي في ظل عراق ديمقراطي موحد مستقر يحفظ حقوق جميع العراقيين، وندعو الشعب العراقي الذي أفشل مشاريع الاحتلال وتحمل الصعاب والاستمرار في كفاحه للمحافظة على وحدته الوطنية والنهوض ببنائه وإعماره واستقلاله.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢١/٤/٩م

بيان رقم (٨٧)

مجزرة الحويجة إرهاب حكومي وصمت دولي

يستذكر العراقيون هذا اليوم الموافق ٤/٢٣ من كل عام ذكرى مجزرة ساحة اعتصام الحويجة، التي ارتكبها نوري المالكي ضد المتظاهرين السلميين المطالبين بحقوقهم المشروعة، بعد محاصرة واقتحام ساحة الاعتصام والادعاء بأنها ليست سلمية لتبرير جريمتهم التي خططوا لها، بقتل الأبرياء وتنفيذ إعدامات ميدانية وتمثيل بجثث الأبرياء وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، طالت كبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة، فيما أثبتت الأدلة بطلان ادعاءاتهم بعدم وجود أسلحة ولا ما يدلل على عدم سلميتها.

إن استخدام القوات الحكومية وبأوامر مباشرة من المالكي ووزير دفاعه وقتها سعدون الدليمي باقتحام ساحة التظاهرات السلمية في الحويجة واستخدام العبارات الطائفية، أكدت على عدم مهنية هذه الأجهزة التي أسسها الاحتلال ومنح الميليشيات الطائفية الضوء الأخضر بالدمج في صفوف هذا القوات على حساب المهنية وضوابط بناء القوات العسكرية والأمنية التي لا يزال العراق يعاني من فشلها، بل وازداد الأمر سوءًا بتحكم هذه الميليشيات بمقدرات الدولة وبالأمن داخل العراق وتسخير إمكانيات وزارة الدفاع والداخلية لها مع استمرار نزيف دماء أبناء العراق.

إن اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي إذ تؤكد أن جريمة الحويجة هي إرهاب حكومي وجريمة تطهير عرقي وإبادة جماعية، فإنها تشدد على أن المجازر التي ارتكبها نوري المالكي وحكومته بدءًا من مجزرة الزركة في النجف، وتأسيس فرق الاغتيالات، وبناء الميليشيات، وقمع التظاهرات بغداد والمحافظات، وصفقات الفساد التي أبرمها باسم القوات العسكرية والأمنية، لن تسقط بالتقادم وسيحاسب عليها هو وجميع من شاركه في مجزرة الحويجة وغيرها، وإن صمت المجتمع الدولي ليس له تبرير إلا التواطؤ مع الجريمة، وإن القضاء في العراق إذا كان عاجزا اليوم عن محاسبة المجرمين، فإنه سينهض مجددا ويعود قويا معافى، وسيتولى الشعب محاكمة من أجرم بحقه، سعيا لتحقيق العدالة لدماء الأبرياء والمنتهكة حقوقهم.

رحم الله شهداء مجزرة الحويجة وكل شهداء العراق.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢١/٤/٢٣م



بيان رقم (٨٨)

ضحايا مستشفى ابن الخطيب وقمع التظاهرات جرائم حكومية



أصيبت بغداد ليلة أمس بفاجعة كبيرة بانفجار اسطوانات الأوكسجين في مستشفى (ابن الخطيب) مما تسبب بمقتل أكثر من ٨٢ شخصا من مرضى (كورونا) الراقدين في المستشفى وإصابة أكثر من ١١٠ أشخاص آخرين بإصابات خطيرة؛ مما ينذر بارتفاع عدد القتلى جراء الحريق الذي التهم المستشفى الخالية من وسائل الدفاع المدني الخاصة بالحرائق من أجهزة استشعار أو إنذار مبكر أو إطفاء مركزي للمستشفى؛ وهو ما يظهر حجم الجريمة البشعة والواقع الحقيقي للمستشفيات العراقية والمراكز الصحية التي تتعرض إلى إهمال متعمد؛ بسبب الفساد المالي والإداري في وزارة الصحة التي يسيطر عليها منذ الاحتلال وزراء تابعون (لمقتدى الصدر) بإشراف مباشر من (حاكم الزاملي) أحد قيادات كتلة سائرون الحالية، مما يجعلهم مسؤولين مسؤولية مباشر عن استمرار مأساة العراقيين الصحية والانحدار الصحي الذي يستهدف الشعب العراقي ولاسيما أنه تخطى عتبة المليون إصابة من جائحة كورونا

وقد سبق هذه الجريمة أيضا قيام القوات الحكومية باستهداف التظاهرات وقمعها بالقوة، ودهس المحتجين بالعجلات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الحالية في ناحية الوحدة في بغداد لاحتجاجهم على تردي الأوضاع المعيشية ونقص الخدمات واستمرار انقطاع الكهرباء؛ مما تسبب باغتيال شاب أعزل وإصابة عشرات المحتجين، في مشهد مأساوي يظهر حجم الحقد والكراهية ضد المطالبين بحقوقهم وتغيير نظام الموت والاغتيال والاعتقال والفساد الذي تسبب بخراب وتدمير العراق؛ إلى نظام سياسي يدعمه العراقيون يستعيدون من خلاله وطنهم ويحافظون على أرواحهم ويستثمرون ثرواتهم

إننا في اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي إذ نعزي عوائل الضحايا وندعو بالشفاء العاجل للجرحى فإننا نؤكد أن احتراق مستشفى (ابن الخطيب) وقمع المتظاهرين هي جرائم حكومية ضد أبناء الشعب العراقي؛ تستوجب إقالة حكومة الكاظمي الفاشلة ومحاسبة جميع المتسببين بارتكاب هذه الجرائم، وندعو أبناء الشعب العراقي إلى تصعيد التظاهرات المناطقية السلمية واتخاذ جميع وسائل التصعيد في بغداد والمحافظات لإسقاط الحكومة وبرلمان الأحزاب الفاسدة التي أوغلت في قتل العراقيين وزيادة معاناتهم التي لن تتوقف إلا بمحاسبتهم وزوالهم من المشهد السياسي العراقي.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢١/٤/٢٥م

بيان رقم (٨٩)

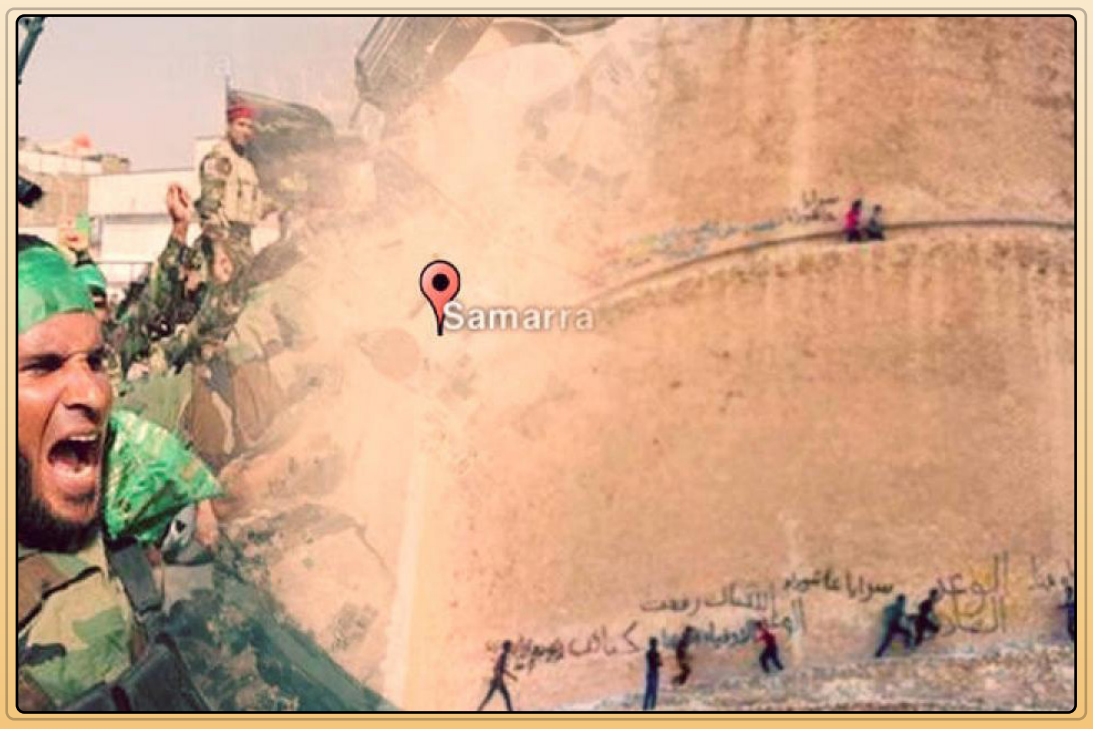
استهداف سامراء مشروع إيراني خطير

يتعرض قضاء (سامراء) في محافظة (صلاح الدين) من قبل ميليشيا الحشد الشعبي وديوان الوقف الشيعي إلى استهداف ممنهج، متنوع بين التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي بالاستيلاء على ممتلكات أهالي سامراء العامة والخاصة، وحملات اعتقالات وقتل مسعورة مستمرة تستهدف جميع فئات المجتمع من أبناء سامراء المضطهدين، وقد شهدت بعض مناطق القضاء تهجيرا قسريا كاملا ومنع الأهالي من العودة إلى مناطقهم ومساكنهم وممتلكاتهم مثل ما حصل لأهالي منطقة الجلام وغيرها؛ وهو ما تسبب بمعاناة آلاف العوائل العراقية الأصيلة التي أصبحت غربية في بلدها الذي يراد له أن يكون ولاية إيرانية وساحة لتصفية الحسابات الدولية

إن استمرار استهداف قضاء (سامراء) مشروع إيراني خطير؛ يجري بتواطؤ حكومي وميليشياوي مع بعض سياسيي محافظة (صلاح الدين)، الذين لم يستطيعوا حتى ذر الرماد في العيون وفتح مدارس ومحلات أهالي سامراء المحيطة بالمرقد العسكري، بل إنهم اكتفوا بالتفرج على اضطهاد أهالي سامراء وفرض الإتاوات المالية التي تفرضها السيطرات الحكومية والميليشياوية عليهم من خلال حواجز التفتيش داخل المدينة، حتى وصلت الخسة والنذالة بالميليشيات أن تفرض مبالغ مالية على المرضى والنساء المجبرات على الوصول إلى مستشفيات الولادة؛ لتكون هذه الجريمة شاهدا مخزيا على حقد هذه الميليشيات وكراهيتها لأبناء سامراء الكرام.

إن اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي تؤكد أن استهداف سامراء جريمة مدانة ومستنكرة تدل على تجرد مرتكبيها من كل معاني الإنسانية والرحمة، وإنها تجري تنفيذا للمشروع الإيراني الذي يهدف إلى التغيير الديموغرافي الطائفي، وعزل سامراء عن محافظة صلاح الدين في مشروع خطير يجري التستر عليه، وله علاقة مباشرة في استهداف اللطيفية والطارمية وجرف الصخر التي أصبحت قاعدة عسكرية للميليشيات الموالية للحرس الثوري الإيراني، وإذ نحمل السلطات الحكومية وميليشيا سرايا السلام التي تنفذ هذا المشروع الخبيث الخطير المسؤولية عن هذه الجريمة؛ فإننا ندعو أبناء الشعب العراقي إلى أن يعوا مخططات الأعداء الرامية إلى إشعال نار الفتنة بين أبناء الشعب الواحد؛ ومساندة أهالي سامراء والوقوف معهم من أجل ترسيخ روح الوحدة والمؤاخاة بين العراقيين، ونوجه نداءنا أيضا إلى أهالي سامراء الأصلاء بالتحمل والصبر وتفويت الفرصة والمؤامرة الدنيئة التي تستهدف مدينتهم؛ لأن الظلم إلى زوال والأرض تنتصر لأصحابها وأنتم أهل لذلك فسامراء أمانة في أعناقكم وأعناق أبناء محافظة صلاح الدين الأصلاء.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢١/٤/٢٨م



البحث عن الضمير

في جريمة مشفى ابن الخطيب



بقلم : مثنى عبدالله

ينزوي التحليل السياسي خجلا أمام جريمة مكتملة الأركان. ويتعطل الحديث وتهرب كل العبارات. وتنقضم الشفاه وتغور الأفواه. وتجحظ العيون وترتعد الفرائص. أمام مشهد الجثث المحترقة مع الأسرة في مشفى ابن الخطيب في بغداد ليلة ٢٤ نيسان – أبريل الجاري. نيران تتمدد وتنسل إلى غرف العناية المركزة الواحدة تلو الأخرى. ثم تنفرد بكل قسوة فوق الأجساد المتعبة. التي تواجدت في ذلك المكان هربا من الموت اختناقا بالفايروس. لتواجه المخنق بعد انقطاع الأوكسجين ثم الحرق على أسرة الشفاء. لم تكن الأجساد تقوى على الحركة والهرب من النيران التي تلف كل شيء في ذلك المكان. وحدها الأرواح كانت تميل وتترنح. تصرخ تستغيث. وتنادي نداء أخيرا لكن لا مجيب. فتهوي إلى نفس المصير الذي لف ملايين العراقيين ومازال يبحث عن مزيد. يهرع الناس المحيطين بالمشفى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وسط صراخ مفجع وحزين. لكن لا أثر يبين لمسؤول صغير أو كبير. فليس هذا المكان وحده منسيا فالعراق كله قد بات أقرب إلى النسيان. هل هو جحود بالمسؤولية أم جحود بالحياء ذلك الذي يمكن وصف الراعي به. حين يترك رعيته تواجه النيران في عقر دار الشفاء؟ وهل هو الضمير الفاقد لأناقة الإحساس أم التجبر المغلف بالعار؟ يقينا هي كل هذه وتلك وغيرها فمن لم يجد ضميره في مسيرة بحث امتدت ١٨ عاما. فهل يعقل أن يجده بعد حادثة مشفى ابن الخطيب؟



إن كل الإجراءات اللاحقة بعد الحادث من اعتقال كادر المشفى أو إقالة وزير الصحة أو التحقيق مع هذا وذاك، كلها خدعة كبرى واستغلال للحدث لإسقاط هذا وتعلية قدح ذاك. فلقد بات واضحا منذ أكثر من عقد ونصف من حكم هذه الطغمة الفاسدة أنهم يستشمرون في كل مآسي الناس، بل لا يتورعون حتى عن القتل والتفجيرات في سبيل تركيز السلطة في يد جهة وإسقاطها من يد جهة أخرى بعد اتهامها بالحدث. وسيرى الجميع كيف أن هذا الحادث سيكون عاملا مهما في التسقيط الانتخابي من الآن، في حين سوف يتفاعل رئيس الوزراء مع الحدث كالعادة بحضور مجالس العزاء، أو اللقاء بعوائل الضحايا على مائدة الإفطار، أو القسم بأرواح الضحايا بأنه سوف لن يدع الجريمة تمر دون حساب، ثم يتم تشكيل لجان وتختفي الحادثة بين آلاف القضايا التي مرت دون حساب، أو يجري تدوير المسؤول إلى منصب آخر. هذا هو السياق الذي عرفه العراقيون من كل المسؤولين الذين مروا على هذا المنصب، فجميعهم لهم آذان من الصفيح وعقول محنطة وإن التهرب من المسؤولية هي لعبتهم المفضلة.

إن الافتقار إلى القيادة يتجاوز شخص أو شخصين أو أكثر في العراق، إنه يشمل الطبقة السياسية الحالية كافة؛ لذلك نرى الكوارث والنهايات المأساوية تتربص بالعراقيين وتنتظرهم في كل لحظة، حتى بات الناس يقفون عاجزين عن مواجهتها لوحدهم، بل حتى الحزن بات يعجز الإنسان عن إطلاقه؛ لأن اليأس ربض على الحواس فشلها عن الحركة وجعل الزمن عذابا، في كنف الهياكل المتعثرة للدولة وتناقضاتها اليومية، وإن كل أمل في التغيير بات سرابا في ظل الولادات المتكررة من رحم الخزي السياسي الممتد من العام ٢٠٠٣ وحتى اليوم. فالدول المنكوبة كالعراق ليس أمامها سوى طريق واحد هو طريق التغيير لا الترقيع.

لقد أنفق العراقيون ١٨ عاما لم يجدوا فيها شخصا يتصدى للمسؤولية بضمير حي ونكران ذات، حتى بات الضمور والاضمحلال يضرب في كافة زوايا الدولة والمؤسسات القائمة بعد الغياب الكامل والطويل للمسؤولية. كان المنصب في نظر كل من يمر عليه هو مجرد مصدر للثراء والتمكن السياسي ومنصة استقواء على الآخرين وتحصين من المسائلة؛ لذلك انحدر الأمن الإنساني إلى الحضيض وتولى زمن كان فيه الناس يعتصمون بيقين ثابت بأن دوائر الدولة الخدمية قادرة على خدمتهم وإنقاذهم مما هم فيه من مرض أو عوز أو ظلم أو ضنك عيش، حتى بات المريض لا يعرف أن كان ذهابه إلى المشفى فيه إنقاذ لحياته أم موت، ولا يعرف المظلوم هل استعانته بدوائر رفع المظالم من شرطة ومحاكم سوف ينصفوه أم يبتزوه، بعد أن استوزر الأمّي منصبا وزاريا وتولى الظالم والمجرم سلك الشرطة، وباتت المحاصصة هي المؤهل الوحيد في الوصول إلى المناصب.

ومع كل كارثة إنسانية أو جريمة بشعة تسقط قيمة الإنسانية في العراق إلى مجاهل سحيقة فيشعر الكثيرون في هذا المكان أنهم بعيدون عن تحقيق إنسانيتهم وأن حقهم في الحياة الحرة الكريمة معدومة تماما

إن حادثة مشفى ابن الخطيب ليست بسبب أزمة المشافي في العراق وحسب، بل هي أزمة وطن تولا زمام أموره ثلة من الجهلة واللصوص، وكانت هذه الحادثة متوقع حدوثها في أية لحظة بسبب تراكم الفساد والإهمال على مدى سنوات، وبذلك لن تنفع إجراءات الإقالة في هذا الحادث لأنها تقترب من أن تكون جريمة ضد الإنسانية بسبب تراكم الإهمال المتعمد.

سلطة الميليشيات ومسرحية الانتخابات

لم يعد يخفى على أحد حجم تغول الميليشيات وسيطرتها على الوضع في العراق والتحكم بمفاصل البلد التي أضحت أسيرة لسلاح الميليشيات التي تعد رأس الرمح الإيراني المغروس في العراق منذ عام ٢٠٠٣ التي حولت العراق إلى ساحة حرب لتصفية الحسابات مع خصومها على أرض عراقية وبأدوات عراقية ولائية جعلت من نفسها بيادق للمشروع الخميني الفارسي الذي أدخل العراق بأنفاق الظلام ونهر الدماء الذي أضحى نهرا ثالثا أشد غزارة من دجلة والفرات.

فلقد تعكز الاحتلال الأمريكي متباهيا بالانتخابات التي أعدها جزءا من منجزاته في العراق الديمقراطي كما يزعم: وما هي إلا مسرحية ضمن السيرك السياسي في العراق استخدمت لخداع الشعب والرأي العام المحلي والدولي في ظل الهيمنة الميليشياوية على المشهد العراقي والذي تجلى بوضوح في انتخابات عام ٢٠١٨ بعد أن فرضت الميليشيات سيطرتها عليها واستغلت النازحين في مخيمات الفصل العنصري في العراق وأجبرتهم على انتخاب عناصر ميليشياوية تحت تهديد السلاح. ناهيك عن عمليات التزوير المنهج الذي جرى بوضح النهار أمام أنظار العالم الذي تغنى بالانتخابات للتغطية على جرائم التزوير الكبيرة التي جرت مع عزوف شعبي كبير عن المشاركة في الانتخابات تعبيرا عن رفضهم ومقاطعتهم للعملية السياسية الميليشياوية، ولعلمهم المسبق بعمليات التزوير.

بقلم : عمر الحلبوسي

والمتتبع للشأن العراقي عن كثب يرى تنامي السطوة الميليشياوية التي أسقطت ما يسمى «هيبة الدولة» المفقودة أصلا منذ ثمانية عشر عام بفعل الاحتلال الأمريكي الإيراني وما نتج عنهم من ميليشيات وأحزاب ولائية أنتجت من رحمها أحزابا جديدة زجتها في البرلمان والحكومة لتكون غطاء سياسيا لجرائمها، وهذا يفسر الدور التكاملي للميليشيات والحكومة والبرلمان التي استخدمت البرلمان لرفع شعاراتها الولائية التي لا تمت للعراق بصلة والهتاف باسم الثورة الخمينية المعادية للعراق ورفع صور الإرهابي الدولي المقتول قاسم سليماني القائد السابق للحرس الثوري الإيراني.

وقد أصبحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مستَغلة بل وموالية للميليشيات التي تقاسمت بينها المناصب في مقرها العام أو في أفرعها في المحافظات التي تديرها الميليشيات تحت فوهة البنادق الملطخة بدماء الشعب الرافض للعملية السياسية ومسرحية الانتخابات التي تحولت إلى البطاقة البايومترية والتي أتاحت سيطرة الميليشيات أكثر من ذي قبل بعد استقدامها نظام ألكتروني انتخابي مزيف تديره شركة تابعة لحزب الله اللبناني الذي تعاون مع الميليشيات في العراق تحت رعاية إيرانية للسيطرة على الانتخابات وهذا يفسر إصدار بطاقات ناخبين حتى للمتوفين وتزوير البصمة لصالح الميليشيات, ناهيك عن التلاعب بنتائج الانتخابات من خلال عملية إدخال الأصوات والتي تتاجر فيها الميليشيات حتى وصل سعر (الرقم صفر) لمبلغ ١٠ مليون دولار في انتخابات عام ٢٠١٨ والذي يمكنه أن يرفع أصوات المرشح بطريقة بهلوانية.

إن ما يحصل في العراق المحتل من إجرام ميليشياوي قابض على رقاب الحكومة والبرلمان وكل مفاصل البلد عزز من عزوف الشعب العراقي عن المشاركة في الانتخابات كونها انتخابات محسومة النتائج ومقسمة المناصب على أحزاب معلومة وميليشيات واضحة حولت العراق لبؤرة فسادة زاد من فقر العراقيين ورفع نسبة المشردين في الشوارع وزاد حالات الانتحار بسبب الظلم الفظيع والفقر المدقع الذي استزف قدرات وطاقات العراقيين الأسرى تحت فوهة بنادق الميليشيات، وهو ما عزز مفهوم عدم فائدة الانتخابات التي تقودها الميليشيات الولائية ببنادقها المجرمة.

> إن ما يحصل في العراق المحتل من إجرام ميليشياوي قابض على رقاب الحكومة والبرلمان وكل مفاصل البلد عزز من عزوف الشعب العراقي عن المشاركة في الانتخابات كونها انتخابات محسومة النتائج ومقسمة المناصب على أحزاب معلومة وميليشيات واضحة حولت العراق لبؤرة فسادة

إن من يتتبع الوضع العراقي يجد تصاعدا للغة التهديد بين الميليشيات مع تنامي عمليات القتل والتخريب التي تتقاذفها الميليشيات فيما بينها سعيا لنيل المناصب وهو ما فسر وقوع جريمة احراق مشفى ابن الخطيب في بغداد الذي ذهب ضحيته ما يقرب من ١٠٠ شخص حرقا من المصابين بفايروس كورونا وبقاء مصير عدد آخر مجهولا إلى الآن, ثم تلاها عمليات حرق في مشفى في بابل وسوق في تكريت وكركوك التي أضحت جرائم مفضوحة تنفذها الميليشيات دون خوف أو رادع يرافقها عمليات قتل ممنهج لناشطين وشخصيات عراقية معارضة للحكومة, كما ارتفعت نسبة استهداف مرشحي الانتخابات الذي فضح التصارع الميليشياوي المبكر على الانتخابات في ظل استعراض عسكري متكرر من الميليشيات التي تهدد أمن البلد وشعبه وتبتز الحكومة المتسترة على جرائم الولائيين

إن مسرحية الانتخابات في العراق لم تكن نزيهة على الإطلاق في الدورات السابقة وهو ما يعطي صورة مؤكدة للانتخابات القادمة التي ستكون على شاكلة سابقاتها، بل أسوء منها وهو ما يفرزه صراع التحالفات الهلامية والتي تتشكل بين الفينة والأخرى على أشكال وأنغام الولي الفقيه الفارسي الذي أطلق مسعوريه للعبث في العراق وأشاعت الفوضى الخلاقة التي تتصدرها الميليشيات التي

ستقود الانتخابات تحت بنادق ملطخة بالدماء وصناديق مليئة بجماجم وجثث ضحايا الميليشيات للعبور بالتزوير والإكراه إلى السيرك السياسي رغم الرفض الشعبي القاطع لمسرحية الانتخابات والسيرك السياسي.



مزاعم «الإرهاب الفكري»

منحى جديد للطائفية في العراق

بقلم : جهاد بشير

بعض من يُصنف نفسه مع طلبة علم، أو ضمن من يزعمون أنهم ذوو اتجاه وطني حريص على "الإصلاح"؛ يتهاوى وهو يرضخ لمفاهيم ومصطلحات يروّج لها ويتبنى سياقاتها، حتى يجد نفسه متبارًا نشطًا في مشاريع لا مقصد لها سوى تدمير القيم وتشويه الثقافة الإسلامية، فضلاً عن تجريم ما له صلة بثوابت الدين أو مقتضياتها.



ولعل ما شهده العراق مؤخرًا من لقاء استعراضي بين «مصطفى الكاظمي» ومجموعة وصفهم إعلام الحكومة بأنهم «علماء» وما جرى من إعلان على خلفية مأدبة إفطار التهمها الجميع؛ دليل على أن مخطط الطائفية في البلاد أخذ منحى جديدًا، يُراد له التغوّل أكثر من أي وقت مضى، ولكن هذه المرة على أيدي شخصيات جرى انتقاؤها بعد سنوات من العمل الدؤوب على إعدادها وتهيئتها لتكون عامل إفساد وتشويه في المجتمع العراقي تحت عناوين يُفهم من ظاهرها الإصلاح، في نمط واضح وجليّ من النفاق بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وعلى ما يبدو فإن ما ابتدعته إيران مؤخرًا بتنظيم ميليشيات بثوب جديد تحت مسمى «مكافحة الإرهاب الفكري»؛ هو المسلك الرئيس للمنحى الطائفي، لاسيما وأن خطاب الكاظمي لهؤلاء «العلماء» أصحاب الاتجاهات الفكرية المثيرة للجدل؛ واضح في كونه استعلائيًا موجّهًا، وهو يُنظّر لدور «رجال الدين» ويعلمهم الطرق والوسائل الواجب عليهم اتخاذها لإدارة المجتمع وسوقه على الوجهة التي تريدها حكومته، ومن يقف خلفها من قوى وإرادات دولية وإقليمية.

إن مصطلح «الإرهاب الفكري» مظلة فضفاضة أخرى يُراد لها أن تكون مبررًا لمزيد من الإجراءات الطائفية ليست على مستوى الأشخاص وتصرفاتهم فقط كما هو حاصل في مصطلح «الإرهاب»؛ بل تمس المجتمع كلّه بدينه وقيمه وثقافته واتجاهاته الفكرية، علاوة على كونه وسيلة سلطوية لممارسة الديكتاتورية مرة أخرى بفرض مفاهيم دون أخرى، وتحقيق أغراض طائفية مقصودة، بتجريم المعتقدات ومصادرة حريّة الرأي وتقييد وسائل الإصلاح الحقيقية المنزهة عن التأثر بسطوة مشروع الاحتلال المزدوج بشقيه الأمني والثقافي.

والغريب في الأصل وغير المستغرب في عراق ما بعد الاحتلال؛ أن يكون من يتصف بالعلم أو يزعم ذلك تبعًا لرأي سياسي يُدار أصلاً من خارج منظومة الشريعة الإسلامية؛ في الوقت الذي تقتضي مقاصد الإسلام أن تكون السياسة الشرعية في ظل ثوابت الدين هي المهيمنة وذات السلطان التي يحفل تاريخ المسلمين بنماذج كثيرة وذات أثر لا يمكن أن تغطيه تشويهات المضللين، ولاسيما أولئك الراضخون للاتجاهات غير السوية أو العراة عقديًا وفكريًا ممن يبحثون عن تغطية سوآتهم في عباءة «ولاية الفقيه» المهترئة أساسًا.

لا يمكن لمن يزعم أنه طالب علم أن يكون أداة بيد حاكم حتى وإن كان شرعيًا، فكيف بمن يمسك مقاليد السلطة وهو لا يحظى بشرعية لا من حيث التأسيس والتسلّط ولا بالنظر إلى سلوكه وأنماطه في إدارة الحكم كما هو حاصل في العراق؟!

الميثاق الوطني العراقي وهيئة علماء المسلمين في العراق يقيمان ندوة خاصة مشتركة

بعنوان: (جرائم النظام السياسي في العراق - مستشفى ابن الخطيب أنموذجًا)

أقام الميثاق الوطني العراقي وهيئة علماء المسلمين في العراق ندوة خاصة مشتركة بعنوان: (جرائم النظام السياسي في العراق - مستشفى ابن الخطيب أنموذجًا)؛ ظهر الاثنين ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢١؛ بحضور عدد من الناشطين والباحثين والمختصين بالشأن السياسي العراقي، وذلك في ظل إجراءات وقائية وتباعد جسدي.





وتضمّنت الندوة التي أدارها الدكتور (ثامر العلواني) مقرر القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين؛ ورقتين بحثيتين جاءت الأولى منهما تحت عنوان: (وقائع الجريمة، وموقف الميثاق الوطني العراقي) قدّمها الأستاذ (عبد القادر النايل) عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي، وسلّط فيها الضوء على انهيار الواقع الصحي في العراق وتفاقم ظاهرة هجرة الأطباء والكفاءات ضمن مخطط تدمير البلاد الذي تنامى بعد الاحتلال.



وتناول الأستاذ (النايل) في ورقته التفاصيل الحقيقية للحادث، والأسباب التي أدت إلى وقوع جريمة احتراق المستشفى الذي كان يؤوي المئات من المرضى المصابين بفيروس كورونا، موضحًا إن حادثة احتراق مستشفى ابن الخطيب الأليمة، هي فاجعةٌ كبيرة أصابت الشعب العراقي في شهر فضيل، وهي ليست الأولى ولن تكون الأخيرة؛ ما دامت السلطاتُ الحكوميةُ وأحزابُها الفاسدة تقودُ العمليةُ السياسيةُ الحالية، وأن فساد السلطات الحكومية منذ ثماني عشرة سنة قد أدّى إلى تدمير القطاع الصحي بشكل شبه كامل على الرغم من الميزانيات المالية الكبيرة التي تدخل العراق سنويًا عن طريق بيع النفط، إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تستطع تأهيل المؤسسات الصحية فضلاً عن أن تحافظ عليها.

وقال (النايل) في هذا السياق؛ إن الميثاق الوطني العراقي وصف حادثة احتراق مستشفى (ابن الخطيب) بأنها جريمة حكومية، وليست مجرد تقصير أو حادث عرضي، مؤكدًا أن لجنة الميثاق تمتلكُ معطيات مهمة في هذا الإطار، وهو مما حدا بقوى الميثاقِ الوطني إلى تشكيل خلية متابعة لتقصي الظروف الموضوعية التي أدت إلى الكارثة، توصّلت بعد سلسلة من التحليلات والمتابعات الميدانية إلى أن ما شهده المشفى هو جريمة مكتملة الأركان، وأن حكومة الكاظمي ووزارة صحّتها تتحملان كامل المسؤولية عنها، بما يتوجب إقالتهما فورًا ومحاسبتهما.

وقال (النايل) أيضا: إن انفجار اسطوانات الأوكسجين داخل مستشفى ابن الخطيب في بغداد قد أدّى إلى اندلاع حريق هائل، التهم المرضى الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم؛ لأنهم في غرف العناية الحثيثة، وهم على أجهزة التنفس بسبب حالتهم الحرجة مما أدى إلى مقتل وإصابة أكثر من مئتي شخص من المرضى حرقا، وما يقرب من مئة شهيد، والحصيلة للأسف في زيادة؛ لأن أغلبَ المصابين هم من الدرجة الأولى ضمن تصنيف درجة الحروق لهم.

وأكد (النايل) على أن الحكومة والبرلمان في العراق لا يعيان مفهوم المصفوفة الأمنيّة -كما أشار إلى ذلك بعض المختصين- وأنهما لا يملكان القدرة على التفريق بين أمن السلطة والأمن الوطني؛ ولهذا فقد أخفقت كل الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا في تحديد الأولويات، وفي ظل غياب كامل لمعايير: الحوكمة والرقابة والمحاسبة، فضلاً عن ضعف القوّة المركزية وتآكل هيبتها وقدرتها على الادارة والتنظيم وحل المشاكل.

وأرجع (النايل) أسباب انهيارَ الواقع الصحي وهجرة الأطباء من العراق؛ إلى المخطط التدميري للعراق، التي تنفذُهُ السلطاتُ الحكومية منذ ثمانيةَ عشرَ عامًا؛ لأنها بالرغم من الميزانيات المالية الكبيرة التي دخلت إلى العراق سنويا عن طريق بيع النفط العراقي إلا أنها لم تسطيع أن تؤهل المؤسسات الصحية ولم تحافظ عليها، إنما هي في انهيار مستمر، وقد تم بناؤها في العقود الماضيّة لأن العراقَ لم يشهد على أيادي هذه الأحزاب بناءَ مستشفيات جديدة، تتناسب مع التطور العالمي في الاهتمام بالأمن الصحي للشعوب، وهذا ما يؤكد أن هناك عملاً ممنهجا في تدمير المؤسسات الصحية العراقية، وهو يتماشى مع إرادةَ النظامَ الإيراني الذي أصبح المستفيد الأول من هذا الانهيار للسيطرة على مقدرات وزارة الصحة ضمن عقود مالية أغلبها وهمية، يساعده من يمسك زمام القرار السياسي والإداري لوزارة الصحة.

وختم (النايل) ورقته ببيان الحيثيات التي دعت الميثاق الوطني العراقي إلى عد حادثة مستشفى ابن الخطيب جريمة حكومية؛ قائلاً: حدد الميثاق الوطني العراقي أن احتراق مستشفى ابن الخطيب بأنها جريمة حكومية وليس تقصيرا أو حادث عرضيا، وبالتأكيد هو يمتلكُ معطيات مهمة في هذا الإطار سنأتي على ذكرها؛ لأن قوى الميثاق الوطني منذ اللحظات الأولى للكارثة، شكلَ خليةَ متابعة لتقصي الظروف الموضوعية التي أدت إلى هذه الكارثة التي أوصلته إلى اختيار أنها جريمةٌ حكوميةٌ تتحمل حكومة الكاظمي ووزارة الصحة كامل المسؤولية عنها، ويتوجب حسابُهم وإقالتُهم بناءً على المعطياتُ الموضوعيةُ الآتية:

أولًا: من المعلوم أن الأوكسجين في أسطوانات الغاز لا يشتعل ولكن يساعد على الاشتعال، وأن اسطوانات الأوكسجين لا تنفجر إلا إذا تعرضت إلى درجات حرارة عالية بواسطة عامل خارجي، فكيف انفجرت اسطوانات الأوكسجين داخل المستشفى إذًا نحن أمام جريمة جنائية، وليس حادثا كما تريد أن تصنفه السلطات الحكومية.

ثانيًا: عدمُ وجود نظام استشعار للحريق في المستشفى مع عدم وجودَ إطفاء مركزي داخل المستشفى، مع أنه المركز الرئيسي لحجر مرضى كورونا، والعالم اليوم يهتم بهذه المستشفيات لأنه يوميا يتعامل معها وكل حكومة تفتشُ منشآتها وتفحص الحالات التي تصلُ إليها لمعرفة تطورات الوباء، فلماذا لم يتم فحص وسائل السلامة للمستشفى، أو متابعة أجهزة الإطفاء ووسائل السلامة التي تعود لأكثر من جهة حكومية، ومنها وزارة الصحة والدفاع المدني وهيآت المراقبة ولجان مكافحة الفساد.

ثالثًا: اعتماد المواطنين على أنفسهم في إنقاذ المرضى بسبب تأخر وصول فرق الدفاع المدني الحكومية، وهو ما كان أحد الأسباب الرئيسة في ارتفاع أعداد الضحايا، وبما يؤشر أن السلطات الحكومية ليست مهتمة مطلقا بأرواح المرضى.

رابعًا: تساهل الإجراءات الحكومية مع المتهمين المتسببين بالجريمة، الذين هم في أقل الأحوال مقصرون، ولاسيما عدم اعتقال وزير الصحة والجهاز الإداري في المستشفى، وهو ما يؤكد على تواطؤ الحكومة مع الجريمة، بل مشاركتها فيها.

لذا فإن جريمة إحراق مستشفى ابن الخطيب هي جريمة حكومية ضمن جرائمها التي تمارسها بحق الشعب العراقي

وفي القسم الثاني من الندوة؛ استعرض الدكتور (مثنى حارث الضاري) مسؤول القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين في العراق تداعيات الجريمة على النظام السياسي القائم في البلاد، معربًا عن تضامن الهيئة التام مع ذوي الضحايا والجرحى الذين سقطوا جرّاء تفشي الفساد في المنظومة السياسية وكافة الجهات ذات الصلة بها.

ورفض الدكتور الضاري وصف الواقع الطبي في العراق بأنه نظام صحي مشابه لما هو متوفر في الدول الأخرى؛ مبينًا أن المؤسسات الحكومية منذ احتلال العراق في ٢٠٠٣ لم تقم على نظام معتبر، ولا تعد إلا ميدانًا لتقاسم المصالح بين القوى السياسية التي تعتمد المحاصصة السياسية والطائفية في تولي إدارة الوزارات والاستحواذ على الموازنات المالية التي تُخصص لها، دون أن تلتفت إلى تقديم أدنى درجات الخدمات للعراقيين، وهو ما سيؤدي أيضًا إلى عدم محاسبة المتهمين فيها؛ بحكم التوافقات السياسية بين الكتل والقوى المشكلة للحكومة، وهو أمر متوقع ومتكرر الحدوث في وقائع سابقة مشابهة.



وبيّن الدكتور (مثنى الضاري) أن جريمة حريق مستشفى (ابن الخطيب) ببغداد؛ جاءت لتؤكد ما هو مؤكد لدى الهيئة والقوى العراقية المتحالفة معها في المشروع الوطني العراقي؛ من أن العملية السياسية والحكومات التي نتجت عنها؛ ليست سوى وسائل وأسباب لإزهاق أرواح العراقيين، ومصادرة حرّياتهم، والاستيلاء على خيرات بلادهم.

وأشار الدكتور (الضاري) إلى أن وقوع هذه الجريمة أسهم بشكل كبير في بيان حقيقة المزاج الشعبي العراقي الرافض للنظام السياسي الحالي، والذي عبر عنه كثير من المواطنين الذين شاركوا في إنقاذ المصابين، ثم كشفوا لوسائل الإعلام بكل شجاعة وصدق الظروف الحقيقة للجريمة، وأظهروا سخطهم الشديد على الحكومة وأحزابها السياسية الفاسدة.

وكشف الدكتور (الضاري) عن عزم هيئة علماء المسلمين في العراق وقوى الميثاق الوطني العراقي وعدد آخر من القوى الوطنية؛ على التحرك لمخاطبة المنظمات العالمية ومؤسسات حقوق الإنسان، لبيان حقيقة ما يجري في العراق من جرائم ممنهجة تديرها السلطات ونظامها السياسي المدجج بالميليشيات الطائفية، والتذكير بما سبق أن بيّنته هذه القوى واستثرفته بعد احتلال البلاد، مشيرًا إلى أن هذا هو جهد المقل وفي حدود الإمكانيات التي تعطّل أداء الواجب ولا تحول دون بيان الحقيقة.

ودعا مسؤول القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين في ختام ورقته؛ الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، إلى وجوب إعادة النظر بطريقة تعاطيها مع حكومات بغداد، والتعامل مع السلطة القائمة في العراق، مستغربًا من تقديم التعازي من بعض الجهات الرسمية العربية وغيرها لحكومة الكاظمي بشأن جريمة حرق مستشفى ابن الخطيب، على الرغم من أن الحكومة هي المتورطة بها، وكونها المتسبب الرئيس في وقوعها، فضلاً عن أدائها الفاشل في إدارة المؤسسات وفسادها الذي لم يعد خافيًا في التمهيد لوقوع هذه الجريمة وكافة الجرائم الأخرى التي ارتُكبت بحق الشعب العراقي؛ حيث أن القتل بالتسبب المتكرر والإهمال المتعمد يرقيان إلى أن يكونا من أنواع القتل العمد.

وأشاد (الضاري) بموقف الميثاق الوطني وطرح الأستاذ النايل بشأن عد جريمة مستشفى (ابن الخطيب جريمة حكومية)، وثنى على هذا الطرح، مؤكدًا على مسؤولية الحكومة عنها، وأن هذا هو موقف هيئة علماء المسلمين أيضًا، الذي عبر عنه بيانها الصادر بهذا الشأن.

ولخص (الضاري) أسباب الجريمة وشبيهاتها السابقة على مدى سنوات الاحتلال؛ بأنها ناشئة عن عدم شرعية النظام السياسي القائم في العراق، وأن حكومة الاحتلال الثامنة غير قادرة على تسيير مؤسسات الدولة لصالح المجتمع، وأن هذه المؤسسات باتت منتجة للأزمات والكوارث والفساد المتراكم والمستشري؛ وهو ما يفرض ضرورة تغيير الواقع الشاذ الذي يعيشه العراق، وعدم ترقيعه من خلال عمليات سياسية عقيمة وغير ذات جدوى.

وختم (الضاري) ورقته بالإنكار الشديد على تجاهل النظام السياسي العربي الرسمي لمطالب العراقيين الحقيقة، وتقديمه الدعم للحكومة والنظام السياسي القائم، والاقتصار على مراعاة الحسابات السياسية الدولية والإقليمية الخاصة بكل طرف أو دولة، بدون مراعاة لمشاعر الشعب العراقي الذي يعاني وطأة الاحتلال الأمريكي المعلن والاحتلال الإيراني غير المعلن.





